

## أحمد الداوق نشاطه الاقتصادي ودوره السياسي في لبنان (١٩٢٧-١٩٦٠)

م.د. محمد جابر العبودي

المديرية العامة لتربية محافظة ذي قار

### المقدمة:

لا شك إنَّ المؤسسة الأكاديمية للدراسات والبحث العلمي، باتت تأخذ ميلاً ملحوظاً من قبل الباحثين في دراسة الشخصيات السياسية التي أخذت دوراً بارزاً في تاريخ لبنان الحديث والمعاصر من أجل الوصول إلى فهم واضح ومعمق للتطورات والاحداث السياسية فيه. لذا وقع اختياراً على شخصية كان لها سيرة حياة معمقة في النشاط الاقتصادي والإدارة المالية والدور السياسي الذي خاضها خلال تلك المرحلة، السياسي اللبناني أحمد الداوق إذ كانت بداياته الأولى في المشاريع الاقتصادية وافتتاح العديد من الشركات التجارية والمصرفية والإدارية حفزته ليتقلد مناصب إدارية مرموقة في البلاد ومن ثم سياسية تهم لبنان تحديداً.

تكونت الدراسة التي تحت عنوان "أحمد الداوق نشاطه الاقتصادي ودوره السياسي في لبنان (١٩٢٧-١٩٦٠)"، من مقدمة وثلاث مباحث ناهيك عن الخاتمة، سلط المبحث الأول نشأة وبواكير حياته الاجتماعية ونشاطه الاقتصادي والسياسي حتى عام ١٩٤٠، والذي جاء من خلال نشأته الاجتماعية ونشأته الاقتصادية والسياسية، ونتيجةً لنشاطه في الإدارة والاقتصاد فقد خاض غمار السياسة بالشكل الفعلي وعلى نطاق واسع. في حين تناول المبحث الثاني جانباً السياسي الذي خاضه في تاريخ لبنان، فكان تحت عنوان دوره السياسي في لبنان ١٩٤١-١٩٥٨، فقسم إلى شطرين الأول سلط على حكومته الأولى (١ كانون الأول ١٩٤١-٢٧ تموز ١٩٤٢) في عهد الانتداب والاحتلال الفرنسي للبلاد، أما الشطر الآخر فقد سلط الضوء على أحمد الداوق ودوره السياسي في المؤتمر الوطني العام والمناصب السياسية التي تقلدها. وأخيراً أخذ المبحث الثالث حكومة أحمد الداوق الانتخابية ١٤ أيار-١ آب

١٩٦٠، التي جاءت بمثابة صراعاً سياسياً بين القوى المعارضة والمؤيدة للحكم الشهابي "عهد فؤاد شهاب"، وبذلك الحكومة أنهى دوره السياسي في لبنان واعتزل السياسة وواصل حياته الإدارية مستشاراً للأوقاف اللبنانية حتى وافاه الأجل عام ١٩٧٩.

### المبحث الأول: النشأة وبواكير حياته الاجتماعية ونشاطه الاقتصادي والسياسي:

أولاً: نشأته الاجتماعية:

آل الداعوق عائلة بيروتية من أصول مغربية نزحت إلى بلاد الشام منذُ قرون مضت واستقرت غالبية أفرادها عند(رأس بيروت)، وكنيتها الحقيقية (البازار باشي)، أتخذ أبناءها من الإسلام ديناً لهم على المذهب السني، وهم من جذور مملوكية من سلالة السلطان جنبلط الناصري المملوكي الأيوبي الذي أمرهم بحماية أبواب رأس بيروت القديمة، بعد هجرتهم من مراكش المغرب إلى الشام أثر سقوط الأندلس عام ١٤٩٢، وتفرعت منها الأسر؛ النجار واللبن والقاضي، ورابطوا في الساحل الجنوبي والتلال الشرقية لرأس بيروت<sup>(١)</sup>، امتازت العائلة بمشاريعها التجارية والصناعية والعمرانية، إذ يُعد جد عائلة أحمد الداعوق أول من بنى داراً خارج المدينة وجعل لها أبواباً مغلقة، فجدّه كان يتمتع بالقوة الجسدية والحيوية حتى عمرٍ طويلاً وعاش حوالي "١٠٥" مائة وخمسة أعوام، أما والده محمد المكنى بأبي عمر، فأطلق في ميدان الصناعة حيث أنشأ مصانع عدة كالتلج والنجارة والحديد والصلب<sup>(٢)</sup>.

ذكرت بعض المصادر التاريخية إنّ تلك العائلة كان لها شأن كبير، إذ برز من عائلة آل الداعوق وجهاء كان من أبرزهم، عبد الحميد البازار باشي الداعوق، ولوجاهته شكل تحالفاً مع أنشط الشخصيات للعائلات البيروتية، أمثال: هود سنو، ومردنيش منيمنة، وسيف الدين كريدية، وخرثم عيتاني، وركن الدين الدواغة دوغان، وعبد الحميد الركاوته الحوري، وعائلة آل الداعوق واحدة من أهم تلك العوائل الذين كان لهم دوراً على مسرح الأحداث السياسية والاجتماعية في جبل لبنان، فقد استمرت عائلة آل الداعوق والعائلات

الست الأنفة الذكر في حماية بيروت وسواحلها الشمالية والجنوبية ضد الحملة الفرنسية على مصر وجنوب الشام (١٧٩٨-١٨٠١)<sup>(٣)</sup>.

أما عن نشأة وولادة أحمد محمد عمر محمد أحمد الداوق<sup>(٤)</sup>، المعروف بأحمد الداوق الذي ولد في رأس بيروت عام ١٨٩٢ التابعة لولاية بيروت عهد الإمبراطورية العثمانية، وتلقى التعليم بمدارسها السلطانية التابعة للدولة العثمانية، وأنهى دراسة الثانوية عام ١٩١٠، في مدرسة فرنسية في بيروت<sup>(٥)</sup>، ونتيجةً لاجتهاده ومثابرته في الدراسة، عزم على إكمالها بالسفر إلى خارج البلاد لتحقيق طموحه، فسافر إلى فرنسا ودرس وتخرج في جامعة إيكس دوبروفانس، التي نال منها شهادة الهندسة عام ١٩١٤<sup>(٦)</sup>، ومن ثم نال دبلوم الدراسات العليا في العلوم الاجتماعية في الجامعة ذاتها عام ١٩١٥<sup>(٧)</sup>، فأهلتها شهادة الهندسة للعمل خارج البلاد، فقد سافر إلى مصر وعمل مهندساً في مصنع السكر التابع لشركة "رامونت المصرية" للمدة ١٩١٥-١٩١٩<sup>(٨)</sup>. ويبدو أنّ أحمد الداوق كان شغوفاً وحماسياً في بناء ذاته نحو التقدم والإنجاز الفعلي والمرموق له مما حفزته تلك الصفات أن يستمر دون توقف.

ثانياً: نشأته الاقتصادية والسياسية:

ما أن حصل أحمد الداوق على تأهيله من الشهادات الدراسية المتعددة وباختصاصات متنوعة، والتي ميزته ليكون شخصاً مرغوباً عند الكثيرين وهذا الأمر له الأثر البارز في ممارسة العديد من الأنشطة بفرعها الاقتصادي والسياسي. فعندما سافر إلى بلاد الحجاز أعجب الشريف حسين بن علي<sup>(٩)</sup> بنشاطه الفني والهندسي، الذي ولاه منصب المستشار الفني لديه في عام ١٩١٩، ولعمله الهندسي الدؤوب استطاع أن يكون فعالاً لذلك النشاط ولم يتراجع في انجازاته منصفاً لبنان بعمله مع البلدان الأخرى، فبقى متقللاً ما بين لبنان والحجاز أهلتها لدراسة طبيعة الأرض الحجازية من أجل إمكانات استخراج البترول والمياه منها، ولجهوده المستفيضة تلك عُين خبيراً هندسياً في المحاكم المصرية أيضاً، فمارس القضاء والمحاماة حتى أواخر عام ١٩٢٦<sup>(١٠)</sup>. ولعل لتلك الجهود العملية التي أمتاز فيها، قد جعلت منه شخصاً

وطنياً وسياسياً وذلك ما حفزه ليمارس نشاطه الاقتصادي والسياسي في لبنان، وهذا ما أثرى عليه في سنوات متعددة لاحقة.

عادَ أحمد الداعوق إلى بيروت ولمؤهلاته في نشاط الهندسة، عُين مستشاراً هندسياً لبلدية بيروت أوائل عام ١٩٢٧، ولجهوده المتقانية والتميزية عُين في منصب رئيس بلدية بيروت بين عامي (١٩٢٧-١٩٤٠)، وعضواً في مجالس متعددة التابعة إلى إدارة مؤسسات بيروت الاقتصادية والإنمائية، كما عُين مستشاراً للأوقاف الإسلامية-ومارس ذلك حتى تاريخ وفاته عام ١٩٧٩<sup>(١١)</sup>.

كانَ لخبرته الإدارية والمالية الأثر البارز بتأسيس العديد من المصارف المالية فأصبح رئيس مجلس إدارتها، وبنك بيروت والبلاد العربية، وبنك مصر ولبنان، وأسس أيضاً شركات متعددة، كشركة ضاهر وشركائه، واللجنة اللبنانية للتموين والنقل البحري، وشركة الأصواف اللبنانية، والاتحاد اللبناني للعقارات، ورئيساً لإدارة شركة راديو أوريان<sup>(١٢)</sup>.

لم يقتصر نشاطه على الاقتصاد والإدارة والمالية بل تعدى أكثر من ذلك، فقد تقلد أحمد الداعوق مناصب إدارية وسياسية متعددة في لبنان، إذ شارك في مؤتمر الساحل المنعقد بمنزل سليم علي سلام في ١٠ آذار ١٩٣٦<sup>(١٣)</sup>، ثم وكيلاً لأمانة سر الدولة للأشغال والبريد والبرق ١١ نيسان- ٢٦ تشرين الثاني ١٩٤١<sup>(١٤)</sup>، وعُين نائباً لرئيس مجلس وكلاء أمانة سر الدولة وفق المرسوم رقم NI، الصادر من ألفرد النقاش<sup>(١٥)</sup> رئيس حكومة دولة لبنان<sup>(١٦)</sup>، وكانَ معه في المرسوم ذاته، جوزف نجار وكيلاً لأمانة سر الدولة المالية والإعاشة، فيليب بوليس وكيلاً لأمانة سر الدولة للتربية والشبيبة، فؤاد عسيان وكيلاً لأمانة سر الدولة للصحة والاقتصاد الوطني<sup>(١٧)</sup>.

يتضح مما سبق، أنّ بدايات أحمد الداعوق منذ نشأة حياته الأولى وعنفوان شبابه الذي استطاع أن ينال شهادة الهندسة التي مكنته من بناء نفسه، ونتيجةً للعمل الجاد بالإدارة التجارية والاجتماعية لتكون له العماد في مسيرة حياته، ناهيك عن إمكانيته الإدارية والمالية التي جعلت منه شخصاً مرغوباً لدى الجميع

من حيث نشاطه المستمر في تأسيس العديد من الشركات والمصارف المالية، إذ لم يتوقف عند ذلك الحد بل تعدى أكثر، فكان له دوراً سياسياً منذ ربوع شبابه جعلت منه شخصاً قريباً لأمانة سر الدولة أهلت له لأن يتدرج بالمناصب الإدارية، كل ذلك هياً له بأن يكون قريباً في السراي الحكومي مكنته بأن يتقلد رئاسة الوزراء.

**المبحث الثاني: دور أحمد الداعوق السياسي في لبنان (١٩٤١-١٩٥٨):**

أولاً: حكومة أحمد الداعوق الأولى (١ كانون الأول ١٩٤١-٢٧ تموز ١٩٤٢):

عندما كان الداعوق وكيلاً لأمانة سر الدولة للمدة (١١ نيسان-٢٦ تشرين الثاني ١٩٤١)، لم يكن لبنان في حالة استقرار سياسي للاضطرابات السياسية التي خاضها بسبب الظروف القاسية عليه خلال الحرب العالمية الثانية إذ كان ساحة حرب، فأولى الاضطرابات السياسية استقالت أمناء سر الدولة-الوزراء- من الحكومة، إذ رفعوا رسالة أدرج فيها نص استقالتهم إلى وكيل الرئاسة أحمد الداعوق، مكلفين إياه تسليمها إلى رئيس الجمهورية ألفرد النقاش (٢٦ تشرين الثاني ١٩٤١-٢٥ آذار ١٩٤٣)<sup>(١٨)</sup>، وفي صباح يوم الخميس ٢٧ تشرين الثاني ١٩٤١ أوصل الرسالة السراي الحكومي، وفي اليوم ذاته استلم الداعوق جواب الاستقالة الذي وجهها الرئيس ألفرد النقاش جاء فيها: "حضرت السادة، أنه وأن يكن الضرورة القاضية بتشكيل حكومة وفقاً للمنهج الجديد قد استوجبت استقالتهم، فإنه ليؤسفني جد الأسف أن ينتهي اليوم التعاون الوثيق بيننا الذي لن تمحي ذكره، لقد آرتموني مؤازرة فهيمة مخصصة في عهد من أخرج العهود وبذلت فيه جهوداً عظيمة، وأني لأجدد لكم الآن شكري، وفي انتظار تشكيل الحكومة الجديدة أرجو أن تداوموا على تصريف الأعمال كل في وزارته، وتقضوا يا حضرات السادة بقبول عواطف ودي واحترامي"<sup>(١٩)</sup>.

أثر استلام رئيس الجمهورية رسالة أمناء السر أعلاه من قبل وكيل الرئاسة أحمد الداعوق، والتي كانت كأشعار لرئيس الجمهورية بإعطائه صلاحية تأليف حكومة جديدة<sup>(٢٠)</sup>، وفي الوقت ذاته بدأت الأحداث

السياسية في لبنان تتسارع شيء فشيء، بدخول بريطانيا وفرنسا لبنان ليصبح ساحة حرب، أعلنت حكومة فرنسا على لسان الجنرال كاترو<sup>(٢١)</sup> (*Georges Catroux*) في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٤١ مرة ثانية، استقلال لبنان مع بقاء رئاسة الجمهورية بيد الرئيس ألفرد النقاش، مما اضطرهم إلى إقالة وزارة أمناء السر، ولأجل بقاء سير أعمال الحكومة عزم رئيس الجمهورية البحث عن شخصية تُدير البلاد<sup>(٢٢)</sup>، إذ وقع اختياره على أحمد الداعوق نتيجةً لنشاطه السياسي والمتألق كوكيل رئاسة الدولة، فقرر ألفرد النقاش تكليفه بتشكيل الحكومة في ١ كانون الأول ١٩٤١، فتقلد الداعوق رئاسة مجلس الوزراء، ووزيراً للمالية، وشغل رئاسة الحكومة فعلياً للمدة ٢١ كانون الأول ١٩٤١-٢٧ تموز ١٩٤٢، التي كانت تحت وطأة عهد الانتداب الفرنسي<sup>(٢٣)</sup>.

فما أن وجه النقاش رئيس الجمهورية نائب السر أحمد الداعوق بتأليف الوزارة الجديدة، حتى اشتراط عليه أن يكون منهاجها وفق روح تصريح الجنرال كاترو بشأن اعلان استقلال لبنان، مؤكداً ذلك من خلال الرسالة التي وجهها للداعوق قائلاً: "أنّي أوجه إليكم هذه الدعوة لما أعهد فيكم من الوطنية الصحيحة والإخلاص في العمل، وهي ميزات لمستها منكم، فأرجوا أن تباشروا تنفيذ مهمتكم وتعرضوا عليّ أسماء معاونيك في الحكم"<sup>(٢٤)</sup>. يبدو من خلال فحوى رسالة الرئيس الموجهة لأحمد الداعوق، بأنّه كان يثق بالداعوق لما يتمثل بالروح الوطنية تجاه لبنان، إذ كان مجداً للمهمة الموجه إليه، ناهيك عن علاقته الحسنة مع رئيس الجمهورية والتي كانت الأهم فقد منحتهُ الثقة بأن أوكلت إليه تلك المهام الوزارية، والأكثر صحة أن تكليف أحمد الداعوق تشكيل الحكومة من قبل النقاش رئيس الجمهورية كان بتوجيه من الجنرال الفرنسي كاترو.

وبناءً على ما تقدم، أصدر ألفرد النقاش مرسوماً جمهورياً أعلن فيه أحمد الداعوق رئيساً للوزراء ووزيراً للمالية في ١ كانون الأول ١٩٤١، وضمت وزارته كل من: (فيليب بولس نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير العدل. أحمد الحسيني وزير الداخلية. حميد فرنجية وزير الخارجية. أمين السعد وزير الأشغال

العامّة. رامز سركيس وزير التربية. واصف عز الدين وزير التموين. أحمد الأسعد وزير الزراعة والبريد والبرق. حكمت جنبلاط وزير الصحة والدفاع الوطني. ألفرد سكاف وزير التجارة والصناعة<sup>(٢٥)</sup>، في حين كانت هناك وجهات نظر بشأن تكليف أحمد الداعوق تأليف الحكومة، إذ ذكر الكاتب "جورج فرشخ"، أنّ من كلف أحمد الداعوق تأليف الوزارة كان يطلب من الجنرال الفرنسي كاترو، وبذلك تألفت الوزارة أعلاه من عشر وزراء بضمنهم رئيس الوزراء<sup>(٢٦)</sup>.

وإذا ما دُققنا في مسألة التكليف الذي طرحها الكاتب "جورج فرشخ"، نلاحظ أنّ ألفرد النقاش رئيس الجمهورية كان تحت وطأة الاحتلال الفرنسي، وبذلك فإنّ جميع الأوامر السياسية والإدارية التي تصدر كانت ترجع إلى مشورة المندوب الفرنسي الجنرال كاترو، وذلك ما جعل بعض الكتاب أو على الأعم الأغلب منهم تذكر ذلك الأمر، بأنّ الإدارة اللبنانية كانت إدارة فرنسية لا لبنانية لأنّ استقلال لبنان كان شكلياً والدليل إدارة البلاد بأيدي فرنسية، الذي عدّ أقرب للصواب.

فما أن تسنم أحمد الداعوق قرار تشكيل الوزارة حتى أصدر بيان حكومته الرسمي في ١ كانون الأول ١٩٤١، الذي كان موجهاً إلى الشعب اللبناني مباشرةً لأنّ المجلس النيابي لم ينعقد ولم يناقش بيانه الحكومي، وجديراً بالذكر، أنّ مسألة عدم طرح أحمد الداعوق بيانه الوزاري، عائداً لعدم انعقاد المجلس النيابي جلسته الوزارية، إذ يمكن أن نرجعه لعدة أسباب ومنها، اندلاع الحرب العالمية الثانية مما أصبح لبنان واقعاً تحت الاحتلال الفرنسي، والأمر الآخر عندما أصدر الجنرال أو المندوب الفرنسي غبريال بيو قرارات كان منها، إعلانها في ٢١ أيلول ١٩٣٩ عبر الإذاعة عن القرار رقم/ ٢٤٦ ج. ل، القاضي بتعليق الدستور، وحلّ البرلمان، وهكذا تم إقالة وزارة عبد الله اليافي بدون سابق إنذار، حتى برر غبريال بيو ذلك أنّه كان بسبب ملاسبات الحرب والظروف العسكرية التي شهدتها المنطقة. ومنذ ذلك التاريخ لم يتمكن المجلس النيابي اللبناني عقد أي جلسة برلمانية، واستمر الحال حتى شعار آخر<sup>(٢٧)</sup>، كل ذلك جعل أحمد الداعوق أن يوجه بيانه للشعب اللبناني مباشرةً، وخلال قراءته لبيان حكومته قطع على نفسه عهداً أن

يسير بجهود حكومته وفق مصلحة البلاد العليا، لأنّها حكومة تم انتقائها من الحيايين المستقلين غير المقيدين بأية حزبية كانت، ومنح اسم وزرائها اسم أمناء السر<sup>(٢٨)</sup>.

وعلى الرغم من العهود التي قطعتها الحكومة على الشعب إلا أنّها لاقت معارضة وطنية، ليس لكونها برئاسة أحمد الداعوق، بل لأنّ كاترو هو من قرر تشكيل تلك الحكومة، لذا كيف كانت تدعي الحكومة الفرنسية أنّ لبنان بلداً مستقلاً؟، فقد أثارت تلك القرارات معارضة القوى الوطنية والتي سارعت إلى عقد اجتماعاً بتاريخ ٢٤ كانون الأول ١٩٤١، إذ قام بتنظيم ذلك الاجتماع بكرمي-البطريك الماروني مار انطوان بطرس عريضة-، احتجاجاً على الاستقلال الممنوح تحت الوصاية الفرنسية، جمع الاجتماع بعضاً من الممثلين لجميع الطوائف اللبنانية، وما أن ختم الاجتماع حتى قرر الجميع وضع برنامجاً دعا فيه، استقلال لبنان التام، تأليف حكومة منتخبة انتخابياً حراً، ناهيك عن أنّ موقعه مذكرة البرنامج أكدوا أنّ لبنان لم يُعد تحت أي التزام سواء كان سياسياً أو اقتصادياً مع حكومة فرنسا<sup>(٢٩)</sup>.

في السياق ذاته، لاقت حكومة أحمد الداعوق صعوبات إدارية بشأن الاقتصاد اللبناني، إذ برزت المشكلة الاقتصادية وتحديداً أزمة الإعاشة والغلاء الفادح بالأسعار التي واجهتها الحكومة، فقد شهدت البلاد موجة من الاحتجاجات والمظاهرات والإضرابات العامة قادتها الأحزاب والمنظمات السياسية والوطنية في البلاد نتيجة ارتفاع أسعار المواد الغذائية، الأمر الذي دفع بالحكومة إلى إصدار قانون حلّ الأحزاب والمنظمات في ١ آذار ١٩٤٢، الذي خلف اشتداد وتأزم الأوضاع بينها وبين الحكومة<sup>(٣٠)</sup>.

لقد ظهر الهدوء والسلام في البلاد واضحاً لبضعة أشهر أثر قانون حلّ الأحزاب، لكن أزمة الإعاشة لم تستقر وبدأت تشدد ذروتها، وأبرز الأسباب التي أدت بالأزمة الاقتصادية، أنّ لبنان بات ساحة حرب خلال الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥)، فاستنزفت كلّ اقتصاده بجميع جوانبه، وأثر ذلك استتجد لبنان بسورية لمعالجة أزمته العصبية بشأن نقص القمح كونها الملاذ الوحيد للشعب اللبناني، لكنها لم تكن ملاذاً آمناً لحل أزمة الإعاشة بل أنّ سورية سارعت بإغلاق مساعداتها وبدأت تحتفظ بالقمح وتحتكره

لنفسها فقط، لأنها مرت بالأزمة نفسها آنذاك، والأدهى من ذلك كانت المرافئ اللبنانية مغلقة ومستغلة من قبل القوات والاساطيل البحرية الأجنبية<sup>(٣١)</sup>، مما أودت تلك الأزمة بالشعب اللبناني بالجوع ونقص الغذاء، لشحت الطحين ورداءة محصول الشتاء من القمح عام ١٩٤١ هذا من جانب، ومن جانب آخر قيام التجار الجشعين بتخزين واحتكار القمح من أجل ارتفاع سعره، فما كان لنقص الغذاء إلا أمراً خطيراً على حكومة الداعوق، وبات الوضع يهدد بإحداث الفوضى في عموم لبنان<sup>(٣٢)</sup>، كل تلك الأسباب جعل الشعب يصرخ ويستغيث لإنقاذه من أزمة الجوع، فوصلت الاحتجاجات إلى السراي الحكومي وكان أكثرها من النساء، وبدأ المحتجون يهاجمون السراي بالحجارة مطالبين حكومة الداعوق بتوفير الخبز للشعب<sup>(٣٣)</sup>.

لم يستطيع أحمد الداعوق معالجة الأزمة والتي كانت بسبب ضعف وعدم قدرتها على حل أزمة الاعاشة، وعدم قدرتها تبني سياسة طويلة الأمد من أجل تحسين مكانتها وتأييدها من قبل الشعب، مما أضطر أحمد الداعوق طلب العون والمساعدة من الرئيس ألفرد النقاش وفرنسا لحل الأزمة بسبب نقص القمح الذي استغلته الجيوش الأجنبية المتواجدة في لبنان، لكنه لم يجد نفعاً من طلبه سامعاً ومستجيباً لإعطاء المساعدة<sup>(٣٤)</sup>، وسعى أيضاً ليجد حلاً لأزمة الاعاشة من رجالات حكومته، لكنه لم يجد أحداً منهم يستطيع أن يأتي بالحل والخبز المطلوب، فما كان عليه إلا أن بادرت إليه فكرة الاستقالة لكن بتأني عسى أن يجد سبيلاً لذلك<sup>(٣٥)</sup>.

لكن من صعيد آخر، برزت العديد من التظاهرات والاحتجاجات خلال شهر نيسان امتداداً إلى شهر حزيران ١٩٤٢، والتي دعت فيها القوى المعارضة للحكومة بالدعوة إلى إضراب عام احتجاجاً على عدم كفاية الحكومة في حل الأزمة الغذائية، حتى رتب الجنرال الفرنسي كاترو رحيل حكومة الداعوق<sup>(٣٦)</sup>، وما زاد الأمر سوءاً حادثة مطاحن طرابلس أوائل شهر نيسان ١٩٤٢، إذ كان واصف عز الدين وزير الدولة للتموين، المالك لمطحنة حبوب القمح في طرابلس، الذي يتم توزيعه في الشمال، الذي أثار شبهة بشأن تصرف عمال المطحنة ذاتها باستغلال المواطنين واحتكارهم الطحين، عندها لجأ أحمد الداعوق ورئيس

الجمهورية إلى إصدار مرسوم رقم/٤٥٠ في ٨ نيسان ١٩٤٢، تضمن تغييرات وزارية بناءً على اقتراح الداعوق جاء فيه: اعطاء وزارة التجارة والصناعة إلى الوزير واصف عز الدين وزير التموين، وعهدت وزارة التموين إلى الوزير ألفرد سكاف وزير التجارة والصناعة<sup>(٣٧)</sup>.

لم تستطيع حكومة الداعوق تغيير أي شيء بمسألة معالجة الأزمة الاقتصادية في البلاد، بل تحولت الأزمة من أزمة إعاشة إلى أزمة وزارية، إذ باتت الاستقالات الوزارية تأتي الواحدة تلو الأخرى، فبعد اتهام وزير التموين السابق واصف عز الدين بالتلاعب وخلق الأزمة عند الشعب اللبناني، الذي أخذ قراراً في ٨ نيسان ١٩٤٢ إلى تقديم استقالته من الحكومة، فوافق رئيس الجمهورية عليها باليوم ذاته وعهدتها إلى ألفرد سكاف وزير التجارة والصناعة<sup>(٣٨)</sup>.

وما أن استقال الوزير واصف حتى توالى الاستقالات تباعاً، إذ قدم وزير الداخلية أحمد الحسني استقالته في ١ أيار ١٩٤٢ من الحكومة بحجة أسباب صحية، لكن واقع استقالة الحسني كان امتعاضاً من الأوضاع السائدة بالبلاد، فوافق رئيس الجمهورية ألفرد النقاش قبول استقالته، فكلف فيليب بولس وزير العدلية إدارة وزارة الداخلية وكالة<sup>(٣٩)</sup>.

فعلى الرغم من الأوضاع السيئة التي أعاقه سير إدارة الحكومة للبلاد إلا أنها استمرت بممارسة مهامها التنفيذية والتشريعية، وذلك بحد ذاته خرقاً دستوري في ظل غياب المجلس النيابي واستقالة وزرائها، ناهيك عن سوء الأحوال الاقتصادية لاستمرار أزمة المواد الغذائية، فقد عمدت شركة الريجي والترام إلى زيادة أسعارها مرتين التي زادت من حراجة الحكومة في معالجة تلك الأوضاع<sup>(٤٠)</sup>.

جاءت أوائل تموز ١٩٤٢، وبانت على حكومة أحمد الداعوق التداعي في إدارة البلاد، مما لاح عليها شبح الاستقالة نتيجة لنقص الغذاء وأزمة الإعاشة وارتفاع الأسعار بصورة عامة التي أثرت كثيراً على الشعب، وكذلك الأعباء والمتاعب التي كانت تعانيها الحكومة، كتأخير ونقص القمح عن أهالي بيروت، وقيام تظاهرات نسائية أمام السراي وأمام المجلس البلدي إذ بدأت المجاعة تفتك بالشعب اللبناني<sup>(٤١)</sup>.

فكان وقع الأزمة شديداً على الحكومة بسبب ضغط أزمة المواد الغذائية، تلك الأزمة التي استمرت حوالي عام ولم تكن هناك حلولاً تنقذ البلاد من تلك المحنة العصيبة<sup>(٤٢)</sup>، فلم يكن أمام حكومة الداعوق إلا الاستقالة في ٢٥ تموز ١٩٤٢، فقدم استقالته وزارته إلى رئيس الجمهورية ألفرد النقاش، ووافق عليها بتاريخ ٢٧ من الشهر ذاته رسمياً وبذلك انتهت وزارته الأولى تحت وطأة الضغوطات السياسية والأزمة الاقتصادية الذي عانى منها لبنان<sup>(٤٣)</sup>.

ويبدو مما سبق، إن حكومة أحمد الداعوق جاءت في أشد أزمة صاحبت البلاد ومعاناة الشعب من قلة الغذاء وابسطها القمح، ونتيجة ذلك التدهور أصبحت أراضي لبنان ضمن ساحة الحرب العالمية الثانية، لذا لم تستطيع حكومة الداعوق أن تعالج الوضع العام في البلاد لا من ارتباكات سياسية التي عجزت عن تهدئتها، ولم تستطيع أيضاً توفير الغذاء للشعب اللبناني.

ثانياً: أحمد الداعوق دوره في المؤتمر الوطني العام والمناصب السياسية الأخرى على الرغم من إن لبنان كان جزءاً من أحداث الحرب العالمية الثانية، إلا أنه صارع وبشدة من أجل الحصول على استقلاله وسيادة بصورة تامة، فما أن لاح بريقاً لامعاً على الساحة السياسية اللبنانية حتى نهض نهوضاً سياسياً هاماً، إذ أعلنت فرنسا قراراً باستقلاله أوائل تشرين الثاني ١٩٤٣، فأراد لبنان أن يطبق أصول سيادته التامة.

حتى بدأ الأمر بأن دعت القوى السياسية المتمثلة برئيس الجمهورية بشارة الخوري ورئيس وزرائه رياض الصلح السعي بإنهاء الانتداب، ألا أن تجاوب الحكومة الفرنسية كان الرفض، مما دفع الحكومة اللبنانية عرض مشروعاً قاضياً على مجلس النواب في ٨ تشرين الثاني ١٩٤٣، القاضي بتعديل الدستور، وإلغاء الأحكام العرفية وكذلك الأحكام المتعلقة بشأن الانتداب وحقوق الدولة المنتدبة من الدستور، وذلك من أجل إثبات سيادة لبنان الوطنية، فضلاً عن إلغاء النص الدستوري الذي يُعد اللغة الفرنسية لغة رسمية ثانية إلى جانب اللغة العربية الأم في لبنان<sup>(٤٤)</sup>.

أثر ذلك الإجراء المفاجئ من قبل الحكومة اللبنانية حتى سارعت الحكومة الفرنسية بالرفض الشديد والذي كان متمثلاً باعتقال رئيس الجمهوري اللبناني ورئيس وزرائه في ١١ تشرين الثاني ١٩٤٣، عندها بدأت معركة الاستقلال اللبناني، الذي شكّل على أثرها جبهة واسعة المستوى تألفت من القوى الوطنية والديمقراطية وبعض التجمعات الدينية والرياضية على قاعدة دعم استقلال لبنان وحمائته، عُرفت الجبهة بـ"المؤتمر الوطني"<sup>(٤٥)</sup>، فكان لأحمد الداعوق دوراً فعالاً ومؤثراً بتلك المعركة الاستقلالية<sup>(٤٦)</sup>، إذ نظمت القوى الشعبية والأهلية وخصوصاً أصحاب المهن الحرة والنقابات والملاكين وبعض الأحزاب السياسية رص صفوفها، ناهيك عن أنّها شكلت جبهة وطنية لدعم الحركة الاستقلالية وحمائتها وتوفير مستلزمات الصمود المادي والمعنوي لها، وعقدَ عشية اعتقال أركان الحكومة اللبنانية أول اجتماع لها بتاريخ ١٢ تشرين الثاني ١٩٤٣ بمنزل صائب سلام، ضم المؤتمر أحمد الداعوق وشخصيات لبنانية بارزة كان كلّ همهم تحقيق الاستقلال<sup>(٤٧)</sup>.

كان المؤتمر الوطني برئاسة أحمد الداعوق، وعضوية ميشال فرعون، وأمين سر المؤتمر أمين الحلبي، عندها ناقش المؤتمر اعتقال رئيس الجمهورية وأمور أخرى كالسيادة الوطنية ومقدراته الدستورية واستقلال لبنان بعيداً عن السيطرة الأجنبية، ووصل المؤتمر إلى إصدار بيانه في ١٢ تشرين الثاني ١٩٤٣، أكدوا فيه استكراهم للإجراءات الاستبدادية الصادرة من مندوبية لجنة فرنسا لتحرير الوطن في (١٠ تشرين الثاني ١٩٤٣)، إذ اصدر المندوب السامي جان هيلو<sup>(٤٨)</sup> (Jean Helleu) الذي خلف الجنرال جورج كاترو بتاريخ ١٠ تشرين الثاني ١٩٤٣ قراراً حمل رقم/٣٦٣، علق بموجبه الدستور، وحلّ المجلس النيابي وإلغاء التعديلات الدستورية<sup>(٤٩)</sup>، فنصت المادة الأولى منه، إنّ النص الذي قبله مجلس النواب اللبناني بجلسته المنعقدة في ٨ تشرين الثاني ١٩٤٣، والذي شمل تعديل بعض المواد وإلغاء البعض الآخر من الدستور يُعدّ خالٍ من كلّ صبغة شرعية، لذا عده هيلو ملغي ولا مفعول له<sup>(٥٠)</sup>، وأكد المؤتمر أيضاً على أنّ السلطات الشرعية الدستورية متمثلة برئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء والمجلس النيابي

اللبناني، تُعدّ وحدها صاحبة الحقّ للتكلم والمفاوضة باسم لبنان، وشجب كلّ مفاوضات تجري عن غير تلك الطرق الدستورية الشرعية<sup>(٥١)</sup>.

لقد أدار أحمد الداعوق المؤتمر بشكل فعال في سير إدارته وأعماله، إذ قسم أعماله إلى أربعة أقسام: قسم للسياسة، وقسم للأنفاق على حاجات ومتطلبات الحركة الاستقلالية، وقسم الدعاية، وقسم لجمع التبرعات المالية، فذلك القسم كان أكثر نشاطاً من خلال جمع الأموال من المتبرعين، إذ استطاع الداعوق وعضويه، واللجنة التنفيذية<sup>(٥٢)</sup>، دوراً بجمع التبرعات التي استطاعوا من خلالها أن يديروا البلاد بغياب رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء، وقد صرفت التبرعات على مستلزمات تلك المرحلة الخطيرة التي عصفت بلبنان، فوزعت في حقول الأعلام والتموين ومساعدة الجرحى والمنكوبين وعلى معيشة الباعة والعمال المضربين<sup>(٥٣)</sup>.

حظي المؤتمر الوطني العام بإدارته وشخصياته السياسية بقبول حسن عند الصحف المعارضة أمثال "علامة استفهام؟"، إذ نشرت بيانات المؤتمر حتى وضعت العناوين بالصفحة الرئيسية وبالخط العريض، (المؤتمر الوطني العام: الأمة تعبئ قواها كلها لمقاومة العدوان)، وأنها وصفت شخصيات المؤتمر بالآتي: "أجتمع مؤتمر وطني عام حضره كلّ ذي كلمة مسموعة أو منزلة مرموقة من الوجهاء والزعماء والشباب والصحفيين والتجار ومندوبي النقابات والتمولين والزراع وغيرها من أصحاب المصالح وأرباب الوطنية"<sup>(٥٤)</sup>.

وما أن تم الافراج عن رئيس الجمهورية والسياسيين المعتقلين من قبل الحكومة الفرنسية في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٤٣، حتى سار لبنان بإدارة نفسه ومطالبته بإجراء الاستقلال الحقيقي، ليتسنى له ممارسة العمل السياسي مع دول العالم، وعلى الرغم من أنّ الاستقلال شكلياً -بعض الشيء- إلا أنّه استطاع إرسال وزرائه كمندوبين سياسيين لرسم العلاقات السياسية والاقتصادية على حدّ سواء، وكان أحمد الداعوق واحداً منهم.

وبناءً على ذلك التطورات التي حظي بها لبنان من استقلال وسيادة وطنية، عيّن أحمد الداعوق وزيراً مفوضاً لدى حكومة فرنسا الحرة في الجزائر بتاريخ ١ تموز ١٩٤٤، إذ قام لبنان بإنشاء مفوضية دبلوماسية له، على الرغم من أنّ الفرنسيين لم يعترفوا للبنانيين بذلك التمثيل الدبلوماسي، واعدت فرنسا أنّ مفوضيتها هي التي تقوم بتلك الأعمال بدلاً من لبنان<sup>(٥٥)</sup>، وعلى الرغم من تلك العراقيل إلا إنّ أحمد الداعوق بقي في ذلك المنصب كوزير مفوض في فرنسا مدة قليلة معززاً علاقة بلاده بفرنسا بالشكل الأمثل. ومن ثم انتقل ليصبح سفيراً لبلده في إسبانيا حتى نهاية عام ١٩٥٢، عزز خلالها العلاقات بين بلاده وإسبانيا، وشجع أيضاً على التعاون الاقتصادي والسياسي في مختلف المشاريع، ناهيك عن إطلاق برنامج لجذب وإعادة دعوة المغتربين اللبنانيين الذين غادروا لبنان إلى أوروبا<sup>(٥٦)</sup>.

لم يتوقف الداعوق في ذلك المنصب، بل أختير عام ١٩٥٣ سفيراً للبنان في باريس، وأصبح سفيراً معتمداً فيها، وبقي بذلك المنصب داخل بعثته الدبلوماسية لمدة خمس سنوات حتى عودته إلى لبنان عام ١٩٥٨، وشغل مدة اثني عشر عاماً ١٩٤٤-١٩٥٨ كسفير معتمد للبنان في إسبانيا (١٩٤٤-١٩٥٢)، ثم باريس (١٩٥٢-١٩٥٨)، ولم يكن توليه ذلك المنصب فقط، بل اختير عضواً للوفد اللبناني إلى الأمم المتحدة واليونسكو في المدة ذاتها<sup>(٥٧)</sup>، حيث أثبت خلالها بأنّه من أبرز السفراء اللبنانيين في الخارج، لما يتحلى من كياسة وسياسة وتهذيب ورحابة صدر<sup>(٥٨)</sup>. الأمر الذي دفع بالكاتب "صلاح عبوشي" إلى وصفه، بأنّه رجل الواجهة والكياسة، فهو وجه بيروت عريق، مثل الواجهة والكياسة والأناقة في أبعى معانيها، كان واسع الثقافة، حلو الكلام والحديث، وعلى جانب كبير من التهذيب وحسن التصرف والتعامل مع الناس<sup>(٥٩)</sup>. ويبدو أنّ تلك الأوصاف التي تمثل بها الداعوق جعلت منه محط أنظار الرؤساء ليكون لهم الحل الأمثل لإدارة حكومة تُعد من الأهم كونها تؤدي أمراً سياسياً في أحلك مرحلة سياسية حساسة في لبنان، واختير ليكون الحد والفيصل بين الفرقاء السياسيين.

وتذكر المصادر التاريخية، أنه عُين قاضياً منفرداً في صيدا عام ١٩٥١، حتى أنه تنقل بالمناصب القضائية بين الحين والآخر، إذ تنقل في مراكز قضائية متعددة في زحلة وبيروت أيضاً، وتولى منصب وظيفة المستشار القانوني لوزارة العدل عام ١٩٥٩ في بيروت<sup>(٦٠)</sup>.

لم تكن تلك المناصب الإدارية والسياسية التي شغلها أحمد الداعوق فقط، بل كُلف من قبل رئيس الجمهورية فؤاد شهاب بتشكيل حكومته في ١٤ أيار - ١ آب ١٩٦٠، وكانت مهامها إجراء الانتخابات النيابية في لبنان<sup>(٦١)</sup>.

### المبحث الثالث: حكومة أحمد الداعوق الانتخابية ١٤ أيار - ١ آب ١٩٦٠:

ما أن تبنى الرئيس فؤاد شهاب مبدأ الإصلاح الإداري والسياسي، حتى كانت أولى خطواته على صعيد الإصلاح السياسي أعداد قانون جديد لأجراء انتخابات حيادية، بعيداً عن الأزمات السياسية المتكررة في كل انتخابات نيابية بين الحين والآخر، وتحديداً في مسألة استهداف الخصوم وتقويضهم في التمثيل الانتخابي، إذ عمد إلى إجراء انتخابات نيابية تكون بعيدة عن التزوير وشراء الذمم للناخبين من قبل المتسلطين في الدولة، ناهيك عن أنه عمد إلى إجراء تعديل للقانون الانتخاب لعام ١٩٥٧ الذي وضعه الرئيس كميل شمعون، لما فيه من تداعيات وسلبيات غير ملائمة خلال انتخابات ذلك العام، والتي تميزت بكثرة التلاعب<sup>(٦٢)</sup>. أثر ذلك عقد مجلس الوزراء برئاسة رئيس الجمهورية فؤاد شهاب بتاريخ ٦ كانون الثاني ١٩٦٠، وبعد مداوات مضمنة تقرر فيها: اعتماد البطاقة الانتخابية، والعزل الإلزامي للمقترح، وفي ١٦ من الشهر ذاته عقدت جلسة أخرى قرر فيها، رفع عدد أعضاء مجلس النواب من ٦٦ إلى ٩٩ نائباً، وبسبب اختلاف وجهات النظر بين أعضاء مجلس النواب بشأن زيادة النواب، فقد واجه اعتراضاً من قبل بعض النواب<sup>(٦٣)</sup>، عندها قرر تأجيل البت بالقرار النهائي لتقسيم الدوائر الانتخابية<sup>(٦٤)</sup>.

فما كان على حكومة رشيد كرامي<sup>(٦٥)</sup> إلا أن أصدرت قانون الانتخاب الجديد في ٢٦ نيسان ١٩٦٠، الذي صوت عليه مجلس النواب بجلسته المنعقدة في ٢٠ نيسان ١٩٦٠<sup>(٦٦)</sup>، ونشر القانون في ٤ أيار

١٩٦٠، وأقر فيه المرسوم الاشتراعي رقم/٣٤٧٤، الذي حدد فيه رفع عدد النواب إلى ٩٩ نائباً<sup>(٦٧)</sup>، ومن ثم أصدر رئيس الجمهورية فؤاد شهاب مرسوماً حلّ فيه مجلس النواب القائم بأعمال المجلس النيابي التاسع عندها تبدل التمثيل النيابي، وباتت البلاد تترقب إجراء انتخابات نيابية عامة وفق الأسس الجديدة، الذي تم تحديد موعد الانتخابات للمدة الواقعة بين ١٢ حزيران و٣ تموز ١٩٦٠، وإفساح المجال لتأليف حكومة جديدة تشرف على إجراء الانتخابات<sup>(٦٨)</sup>.

وما أن صدر قانون الانتخاب الجديد، وحلّ رئيس الجمهورية مجلس النواب المنتخب عام ١٩٥٧، والذي حلّ قبل انتهاء ولايته بعام، داعياً إلى انتخابات نيابية جديدة، فالقانون الجديد يلزم عدة أمور أهمها، تعديل نصاب مجلس النواب كما أسلفنا ٩٩ نائباً ينتخبون لمدة أربع سنوات، وتشكيل الدائرة الانتخابية من القضاء شرط إلا يقل عدد النواب عن اثنين، ولو أزداد العدد ضمّ القضاء للقضاء المجاور، وأجاز تقسيم المحافظة إلى أكثر من دائرة، وحدد القانون عدد النواب لكل طائفة ودائرة، وأن يكون المرشح لبنانياً، مقيداً بقائمة الناخبين<sup>(٦٩)</sup>. ويبدو إنَّ الهدف من القانون الجديد تحقيق أمرين التوازن السياسي الوطني في لبنان، وإجراء انتخابات حيادية.

عندها شكل أحمد الداعوق حكومته في ١٤ أيار ١٩٦٠، وتألّفت منه رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للدفاع الوطني، وجبران نحاس وزيراً للعدلية، والتربية الوطنية والفنون الجميلة، وفيليب تقلا وزيراً للخارجية والمغتربين، والاقتصاد الوطني والسياحة، فؤاد نجار وزيراً للزراعة، والبريد والبرق والهاتف، أمين بيهم وزيراً للمالية، والعمل والشؤون الاجتماعية، آدمون كسبار وزيراً للداخلية، والتصميم العام، جورج نقاش وزيراً للأشغال العامة، والإرشاد والأنباء، حسن عوض المقداد وزيراً للصحة العامة<sup>(٧٠)</sup>. ولعل الأمر بات مهماً على حكومة أحمد الداعوق أن تجري الانتخابات وفق التعديل الجديد في مسألة زيادة عدد نواب المجلس النيابي، فمهمتها في غاية الأهمية كالتركيز على الدوائر الانتخابية من أجل الحد من تدخلات الكتل الحزبية آنذاك.

وحسبما ذكر اعلاه بأن حكومة أحمد الداوق ستم إجراء الانتخابات النيابية في ١٢ حزيران - ٣ تموز ١٩٦٠، ومهمتها الأساس الحدّ من تدخل السلطة الحاكمة بالانتخابات، وأولى بوادر الإجراءات التي قامت بها حكومة الداوق، بأن قامت بتقسيم البلاد وفق القانون الانتخابي الجديد إلّا وهو زيادة عدد نواب مجلس النواب، وتقليل الدوائر الانتخابية من ٢٧ دائرة إلى ٢٦ دائرة، واعتمد بأن القضاء دائرة انتخابية، الغرض منه أضعاف الأغلبية الموالية لكميل شمعون في الشوف تحديداً<sup>(٧١)</sup>، فكانت بيروت مكونة من ثلاث دوائر انتخابية: الأولى تشمل المرفأ، الأشرفية، الرميل، الصيفي، المدور، ميناء الحصن، وتضم ثمانية نواب مسيحيين وأغلبية الناخبين من المسيحيين والأرمن. والدائرة الثانية تشمل زقاق البلاد، الباشورة، دار المريسة، وضمت أغلبية الناخبين من المسلمين وعددهم ثلاث نواب. في حين شملت الدائرة الثالثة المصيطبة، رأس بيروت، المزركة، وضمت خمس نواب وأغلبية الناخبين من المسلمين<sup>(٧٢)</sup>.

أما جبل لبنان فكانت ست دوائر انتخابية، تألفت من قضاء بعيدا خمس أعضاء، وقضاء المتن خمس أعضاء، وجبيل ثلاث أعضاء، والشوف ثمانية أعضاء، وعالية خمسة أعضاء، وكسروان أربعة أعضاء. ومحافظة لبنان الجنوبي تتكون من سبع دوائر انتخابية تتوزع على صيدا عضو واحد، وقرى قضاء صيدا عضوان، والنبطية ثلاث أعضاء، وأيضا صوّر ثلاث، وبنيت جبيل عضوين، وجزين ثلاث أعضاء، وقضائي مرجعيون وحاصبيا أربع أعضاء. ومحافظة البقاع تتكون من ثلاث دوائر انتخابية، زحلة خمسة أعضاء، وقضائي البقاع الغربي وراشيا ثلاث أعضاء، وبعلبك والهراقل سبعة أعضاء. ومحافظة لبنان الشمالي وتتألف من سبع دوائر انتخابية موزعة على، طرابلس خمسة أعضاء، وقرى قضاء طرابلس عضوان، وزغرتا ثلاث أعضاء، والكورة أثنان، وبشري أثنان، والبترون عضوان<sup>(٧٣)</sup>.

سارعت حكومة الداوق باتخاذ التدابير القائمة على عانقتها إجراء الانتخابات بالحيادية والمراقبة على حالات الخروق فيها بعموم البلاد، سواء كانت أمنية أو التزوير، فقد جرت الانتخابات النيابية في موعدها ١٢ حزيران ١٩٦٠، وسارت نوعاً ما في جو تصحبه النزاهة والحياد الحكومي<sup>(٧٤)</sup>، فكان من الطبيعي أن

تخسر فيها وجوه عديدة من نواب المجلس السابق، وعودة وجوه سياسية تقليدية حرمت من دخوله في عهد الرئيس كميل شمعون (١٩٥٢-١٩٥٨)، بسبب معارضتهم له ولسياسته القائمة آنذاك في عهده، كصائب سلام وكمال جنبلاط وسليمان فرنجية وصبري حمادة، كما دخلت في الانتخابات وجوه جديدة كفؤاد بطرس وكاظم الصلح وعلي بزري وموريس الجميل وجميل لحود وبيار الجميل وعدد من حزب الكتائب، وكان من أهم نتائجها الحيادية وحرية الانتخابات ونزاهتها، وفاز فيها عدد من معارضي الرئيس والحكم الشهابي، أمثال كميل شمعون وريمون إده وعادل عسييران وإدورد حنين وغيرهم<sup>(٧٥)</sup>. إذ كان لفوز كميل شمعون انعطافه سياسية، باعتباره أحد المعارضين لسياسة فؤاد شهاب، على الرغم من أنه لم يرشح عن منطقته التقليدية في الشوف، وإنما في منطقة أخرى ذات أكثرية مارونية ساحقة، وظهر بأنه أبرز الممثلين للطائفة المارونية بالمجلس النيابي<sup>(٧٦)</sup>.

فكانت الانتخابات التي جرت على أربع مراحل في حزيران وتموز ١٩٦٠، ناجحة للبعض ومنهم كمال جنبلاط، على الرغم من أنه أراد أكثر فقد حصل خلالها على عدد كبير لا بأس فيه وتحديدًا أعضاء من الحزب التقدمي الاشتراكي، حتى عُد الأول في مجلس النواب، إذ كانت كتلته الأكبر التي ضمت ثمان نواب فضلًا عنه وفاز معه نسيم مجدلاني وفريد جبران، وخمسة مقاعد من حلفاء الحزب الذين رشحوا ضمن لوائحه الانتخابية<sup>(٧٧)</sup>.

ما أن تمت الانتخابات التي اتسمت نوعاً ما بالحياد والنظام والحرية باختيار المرشحين، حتى أعلنت النتائج الانتخابية في كلٍّ من ٤ و ٢١ و ٢٨ حزيران و ٦ تموز ١٩٦٠<sup>(٧٨)</sup>، وكانت النتائج حسب المحافظة وعدد الناخبين والمقترعين والنسبة المئوية<sup>(٧٩)</sup>، وأنَّ النتائج عدد الفائزين كان موزعاً على المحافظات الخمس، ففاز عن محافظة بيروت ١٦ نائباً، ومحافظة جبل لبنان ٣٠ نائباً، ومحافظة لبنان الجنوبي ١٨ نائباً، ومحافظة لبنان الشمالي ٢٠ نائباً، ومحافظة البقاع ١٥ نائباً<sup>(٨٠)</sup>، حتى شهدت تلك الانتخابات

بمراحلها، انعطافاً جذرياً في مسألة نجاح وفوز العديد من قادة ثورة ١٩٥٨، ومعظم الثورة المضادة، ورئيس الحزب القومي السوري "أسد الأشقر"<sup>(٨١)</sup>.

على الرغم من كُليّ الإجراءات التي قامت بها حكومة أحمد الداعوق بالتشدد في مسألة الحيادية الانتخابية، إلا أنها لم تخلُ من الانحيازية والتدخل في مسألة الفوز بشخصيات سياسية تتنافس فيما بينها، فالقوى السياسية الشهابية تألفت من: إلياس سركيس، تقي الدين الصلح، كمال جنبلاط، فيليب تقلا، فؤاد بطرس، رينيه معوض، علي بزي، رشيد كرامي، بيار الجميل وصبري حمادة، الذي كانَ عليهم تقويض زعامة كميل شمعون في الشوف وإرجاع الزعماء السياسيين الذين خسروا في انتخابات عام ١٩٥٧، كعبد الله اليافي وصائب سلام وأحمد الأسعد وكمال جنبلاط، وبالتالي انحاز المكتب الثاني التابع للحكومة إلى حزب الكتائب ضد الحزب القومي السوري، كل تلك الظروف كانت تسير بالانتخابات نحو التحيز لشخصيات سياسية قريبة لرئيس الجمهورية<sup>(٨٢)</sup>.

وتعليقاً على الانتخابات وكيفية إدارتها من قبل رئيس الجمهورية فؤاد شهاب ومعاونيه في المكتب الثاني، علق رشيد شهاب الدين قائلاً: "كانت خطتنا تهدف لمحاربة صائب سلام وكشفه على حقيقته ومن معه من الزعماء التقليديين. كنتُ أشعر بخطورة الموقف بسبب دعم المكتب الثاني لصائب سلام في ذلك الوقت، ولقد كشف لنا عن خطة الاتفاقات الضمنية بين شهاب وسلام التي جرت في الثورة، وإبراهيم قليلات الذي كان في الوقت نفسه عميلاً للمكتب الثاني، ولم تكن انتخابات ١٩٦٠ بأحسن من انتخابات ١٩٥٧، فبيع الذمم والضمان بمعرفة المكتب الثاني جرى بشكل علني"<sup>(٨٣)</sup>. ومع هذا وذاك، أثارت التدخلات الصاخبة بالانتخابات ضجة عند البعض، أثر تدخل ضباط الجيش والمكتب الثاني علناً في الانتخابات، ناهيك عن استغلال العسكريين رتبهم من أجل تحقيق مكاسب ووساطة لمناصب إدارية متميزة في الدولة<sup>(٨٤)</sup>.

ووصفها البعض أيضاً، أنّ الانتخابات النيابية إلاّ فرصة أتاحت للمكتب الثاني موطئ قدم في معظم المناطق الانتخابية وفي البلديات والوجهاء المحليين، من أجل دعم المرشحين المواليين للحكم ومواجهة خصومه، ودعمت المرشح بيار الجميل رئيس حزب الكتائب على رأس لائحة رشح فيها للمرة الأولى للنيابة ضمن الدائرة الأولى من بيروت ففاز ضد لائحة بيار إده، وبات رئيس الجمهورية متمسكاً بوصول الجميل لمجلس النواب على الرغم من الضغوط<sup>(٨٥)</sup>.

ومن جانب آخر، أتهم البعض أنّ هناك تدخلات خارجية من قبل الجمهورية العربية المتحدة-مصر وسورية-، إذ أبدت الدوائر الانتخابية عن الحملة التي شنتها الأجهزة السورية بمساندة بعض الشخصيات السياسية في الانتخابات، فأعلن رئيس الحكومة أحمد الداعوق عكس ذلك، بأنّ الجمهورية العربية المتحدة لم تتدخل في الانتخابات النيابية إطلاقاً، وما أدعتهُ الأوساط السياسية حول وجود متسللين سوريين، فأُتهم أعيادوا إلى سورية بعد أن تم القبض عليهم في الأراضي اللبنانية<sup>(٨٦)</sup>. وأكد الداعوق إنّ الانتخابات النيابية ما هي إلاّ خطوة متقدمة نحو طريق يعزز المصالحة الوطنية والاستقرار السياسي والأمني اللذين كانا قد بدأ بهما رئيس الجمهورية قبل الانتخابات، وسعيها سعياً حثيثاً في متابعة وتحقيقها خلال سير الانتخابات على أحسن وجه، والتي كانت بمثابة خطوة إصلاحية في حدّ ذاتها، وكذلك تعزيزاً نحو التمثيل السياسي المناسب في مجلس النواب<sup>(٨٧)</sup>.

ومن وجهة نظر أخرى، فإنّ كلّ ذلك التشدد بالإجراءات التي وجهها الداعوق رئيس الحكومة بشأن سير الانتخابات بالشكل المطلوب بعيداً عن أية شبهة، إلاّ إنّ الانتخابات لم تخلُ عن وقوع حوادث في مناطق متفرقة من البلاد، فعلى حدّ قول الكاتب "تقولا ناصيف" الذي ذكر بأنّ كانت له مقابلة مع الرائد جوزف كيلاني الذي روى له حول مسألة خطفه أثناء الانتخابات من قبل ريمون إده عميد الكتلة الوطنية شقيق المرشح بيار إده، عندما كان في مهمة مراقبة أقلام الدائرة الانتخابية في بيروت إذ كان متوجهاً إلى قلم الناخبين في كعب حجّين في المسلخ، فريمون أتهم جوزف كيلاني بالترهيب والتأثير على الأرمن ضد

شقيقه، واقتاده إلى وزير الداخلية أنطوان سعد، لكن الأخير شدد على الطرفين واتهم ريمون إده بالخطف ومقاضاته لخطفه ضابطاً عسكرياً قبل أن يتدخل رئيس الجمهورية بالأمر<sup>(٨٨)</sup>. وعلى ما يبدو من وجهة نظر الكاتب نقولاً ناصيف، التي كانت تنقل حقيقة ما يدور خلال إجراء الانتخابات، حتى أنه أراد ليصل إلى إن حكومة أحمد الداوق لم تكن تدير الانتخابات بالشكل المطلوب التي تخللتها مساومات وتهديدات بين السياسيين ذاتهم.

وعلى صعيداً آخر، فقد شكلت انتخابات عام ١٩٦٠ حوادث متفرقة في كل من كسروان والبترون وبعبداء وجبيل والشوف، إذ حارب المكتب الثاني أو ما يسمى بالشعبة الثانية الموالية للرئيس فؤاد شهاب، المرشح كميل شمعون على الرغم من أنه مرشح عن الشوف لكن الأخير أشعر بمحاربتة فرشح عن دائرة المتن مستقيماً في الوقت ذاته من دعم حليفه السابقين في انتفاضة ١٩٥٨، وعلى حد قول "العميد جان نحول"، "بأن العقيد أنطوان سعد، حمل رسالة إلى ريمون إده من أجل إقناع شقيقه بيار إده بالانسحاب من انتخابات الدائرة الأولى ببيروت"<sup>(٨٩)</sup>.

ولم تكن تلك الحادثة والتدخل في آن واحد بل تعددت، وباتت المصالح مشتركة بين الموالين لحكم شهاب ومعارضيه، فقد طلب أميل البستاني من العقيد أنطوان سعد، لدعم المرشح قريب البستاني، وهو أميل مرشد البستاني الموالي لكميل شمعون الذي تعهد بالتعاون، لكن الغريب بالأمر أن أنطوان سعد أخبر العميد جان نحول قائلاً: "هل في وسعك شيء من هذا؟ فأجبتُهُ بالإيجاب. ساعد إذاً إميل البستاني ما استطعت". وأضاف أنه بعد توديع البستاني نبأه بقوله: "كيف تريد مساعدة الرجل الذي ترشح عام ١٩٥٧ تحت شعار التجديد لكميل شمعون، إياك أن تفعل"<sup>(٩٠)</sup>. لعل في الأمر رغبة، إذ ليس من الممكن للمكتب الثاني مساعدة معارضيهِ للفوز، لذا كانت وعودهم من أجل أخذ التعاون من جانب واحد فقط، حتى وأن كان في الكلام شيء من الأمل بتحقيق الوعد، لذا ليس من الممكن أن تخل الانتخابات من التدخل لأي طرف كان حساباً للمصالح السياسية.

فعلى أثر ما ذكرناه سلفاً، حول التدخلات المتكررة من قبل ضباط الجيش والمكتب الثاني التابع لرئيس الجمهورية فؤاد شهاب في الانتخابات، إلّا أنّ غالبية معارضيه فازوا بالانتخابات التي جرت سلفاً، لذلك شعر شهاب بفجوة كبيرة تفصله بين مواطنيه، فكان ممتعضاً، الأمر الذي جعله أن يعلن عازماً في ٢٠ تموز ١٩٦٠ الاستقالة عن منصب رئيس الجمهورية<sup>(٩١)</sup>، هذا من جانب، ومن جانب آخر أنّه أراد أن يظهر لشعبه بعد سنتين من عهده، أنّه أتمّ ما أنتخب من أجله، محققاً الأمن والاستقرار، وأعاد الوحدة الوطنية إلى تلاحمها الطبيعي، حتى أعلنت محطة الإذاعة اللبنانية نبأ استقالته من رئاسة الجمهورية، والتي جاءت رداً على خصومة بأنّه اشعل ثورة ١٩٥٨ لمصلحته ومصالحة مواليه<sup>(٩٢)</sup>، مقدماً استقالته رسمياً إلى صبري حمادة رئيس مجلس النواب المنتخب<sup>(٩٣)</sup>.

وخلال جلسة مجلس الوزراء ظهر الاربعاء في ٢٠ تموز ١٩٦٠، الذي ترأسها فؤاد شهاب وخاطبهم بالقول: "بعدما استقرت الأحوال في البلد وانتهت الظروف الاستثنائية التي أوجبت انتخابي رئيساً للجمهورية، قررت الاستقالة وكل ما أتمناه هو أن تتمكن البلاد من اختيار خلفي في هدوء بعد اجتيازنا المرحلة الحرجة، وبعدها أصبح للبلاد مجلس نواب جديد"<sup>(٩٤)</sup>.

ومع انتهاء الجلسة أعلن أحمد الداعوق رئيس الوزراء، بأنّ رئيس الجمهورية وجه إلى رئيس مجلس النواب صبري حمادة كتاباً كان قرأه على مسامع الوزراء، وقد أختلط لديهم الذهول بالوجوم، إذ جاء بكتاب رئيس الجمهورية الآتي: "عطوفة رئيس مجلس النواب المحترم لما كنت قد قررت اعتزال منصب رئيس الجمهورية، فإنني أرجو أن تأخذوا علماً بذلك وأرفق بهذا الكتاب صورة عن الرسالة التي وجهها في هذه المناسبة إلى المواطنين، راجياً قبول الاحترام"<sup>(٩٥)</sup>.

كان لاستقالة رئيس الجمهورية الأثر الواضح على حكومة الداعوق، إذ أقرن كتاب استقالته بمرسوم استقالة رئيس الوزراء أحمد الداعوق من منصب وزارة الدفاع الوطني وتعيين قائد الجيش اللواء عادل شهاب وزيراً لوزارة الدفاع الوطني، مع احتفاظه بمنصبه وتعيين رئيس الأركان العامة الزعيم يوسف شमित

وكيلاً لوزارة الداخلية مكلفاً تنسيق شؤون الأمن الداخلي مع احتفاظه بمنصبه، وبذلك أبقى فؤاد شهاب حكومة أحمد الداعوق من أجلّ ملئ الفراغ لمنصب رئاسة الجمهورية بعد تقديم استقالته<sup>(٩٦)</sup>. ومن جانب آخر، كان لنبا الاستقالة لرئيس الجمهورية الأثر الواضح والجلي على النواب والحكومة والشعب على حدّ سواء أيضاً، إذ هرعوا جميعاً إلى منزل الرئيس شهاب في بلدة جونية، إضافةً إلى تظاهرات شعبية سارت في بيروت وطرابلس ومعظم مدن الساحل ومناطق جبل لبنان، تطالب الرئيس بالعدول عن الاستقالة<sup>(٩٧)</sup>. ولربما أنّ مسألة التظاهرات والمطالب بعدول الرئيس عن الاستقالة، كانت بمثابة استفتاء شعبي جاءت بتلك الشاكلة تعبيراً عن تمسكهم بالرئيس وعدم الاستقالة، وأنّ يبقى بمواصلة مهمته في رئاسة الجمهورية من أجلّ أن يسعى جاهداً في إرساء القوى السياسية وبناء لبنان كدولة حديثة بعدما تدهورت أحوالها أثر أحداث ثورة عام ١٩٥٨ والتدخلات الخارجية في شؤونه الداخلية والخارجية.

ما أن اعلنت إذاعة وزارة الأنباء اللبنانية في ٢١ تموز ١٩٦٠، نبأ عودة الرئيس فؤاد شهاب عن الاستقالة تلبيةً لرغبة الشعب والكتل النيابية والصحافة، حتى قرعت أجراس الكنائس ابتهاجاً بهذا الخبر، فعلق النائب يوسف سالم عن نبأ الاستقالة قائلاً: "الطريف أن تلك الأجراس التي قرعت حزناً يوم تسلّم شهاب سدة الرئاسة هي التي قرعت فرحاً وابتهاجاً بعودته عن الاستقالة"، وعلق أيضاً دواعي استقالة الرئيس وإعلانها موضعاً ذلك بالآتي: "إذ وضع الجنرال قبضته على الحكم بعد ٢٠ تموز/يوليو، وقد شعر أنّ تلك الاستقالة استفتاء جاءت نتيجته لمصلحته، لقد ألحّ عليه جميع السياسيين، وفي طليعتهم الزعماء المسيحيون، بأن يطوي الاستقالة فطواها، وزال معها مركّب النقص الذي كان يشعر به الرئيس نحوهم، فقد انتخبه لبنان بالفعل رئيساً للجمهورية في ٢٠ تموز/يوليو ١٩٦٠... إنها ضربة معلّم"<sup>(٩٨)</sup>.

أما النائب غسان تويني، علق على خطوة استقالة الرئيس فؤاد شهاب قائلاً: "كانت أعظم مناورة يخططها دماغ عسكري، أو يقدر على القيام بها رجل سياسي، إذ ما من مناورة أعظم من تلك التي تمكن رئيس الجمهورية من أن يثبت لبلاده وللعالم كذلك". ووصف تويني شخصية الرئيس قائلاً: "أنّه الحاكم اللاغني

عنه والرجل الذي يتوقف على بقائه وضعّ عام باسره، بل بقاء البلد نفسه... الرئيس شهاب أصاب أكثر من عصفور بجحر واحد: عصفور المعارضين وعصفور المسترئسين، وعصفور المستوزرين إلى آخر سلسلة العصافير الذين هرولوا جميعاً يرفعون حول الرئيس نخبه وكأنهم الفراش المتهافت على النور<sup>(٩٩)</sup>. ويبدو من خلال الأوصاف الذي ذكرت سلفاً من قبل النائبين يوسف سالم وغسان تويني، أظهرت أنّ مسألة الاستقالة سواء كانت صادقة وتحمل الجدّ من قبل الرئيس بجميع ثناياها، إلا أنّها يمكن أن تُعدّ مناورة لخطف قلوب الشعب وسياسيه للتمسك به كرئيس للجمهورية بعد أن كانت مهمته فقط أرساء الانتخابات التي كلف بها أحمد الداعوق، باعتباره رئيساً مكلف من أجلّ عبور لبنان نحو برّ الأمان بعيداً عن الصراعات الداخلية والخارجية التي عصفت بالبلاد عام ١٩٥٨، فيوسف سالم وصف أعداءه هم أنفسهم فرحوا بالعدول عن الاستقالة، بمعنى أنّهم أيقنوا بأنّ فؤاد شهاب الرجل المناسب في المكان المناسب، أما غسان تويني وصفه بأنّه رجل المرحلة الذي بإمكانه أن يعالج أمور عدة ما بين مواليه ومعارضيه بأبهى صورة.

اتم أحمد الداعوق مهمته بإجراء الانتخابات النيابية، حتى استقالت حكومته بتاريخ ١ آب ١٩٦٠، وعادت الحياة النيابية من جديد فعقد مجلس النواب جلسته الأولى من العقد الاستثنائي الأول لعام ١٩٦٠ ظهر الخميس ٢١ آب ١٩٦٠ بعد أن كان مجلس النواب متوقف عن عقد جلساته بسبب إجراء الانتخابات، برئاسة رئيس مجلس النواب صبري حمادة، الذي تلى (المرسوم رقم/٤٩٤٢) القاضي بقبول استقالة وزارة أحمد الداعوق، جاء فيه: "إنّ رئيس الجمهورية اللبنانية. بناء على الدستور اللبناني. بناء على استقالة الوزارة التي يرأسها السيد أحمد الداعوق. يرسم ما يأتي: أولاً: قبلت استقالة الوزارة التي يرأسها السيد أحمد الداعوق. ثانياً: ينشر المرسوم في الجريدة الرسمية ويبلغ حيث تدعو الحاجة. في ١ آب ١٩٦٠، الإمضاء: فؤاد شهاب"<sup>(١٠٠)</sup>، وهكذا مهدت تلك الانتخابات أبهى صور الديمقراطية ونظام المؤسسات<sup>(١٠١)</sup>.

وبذلك أنهى الداعوق مهامه الوزارية حسبما موكل إليه، لذا لم تستمر مسيرته السياسية بعد تلك الوزارة التي استقال منها عهد فؤاد شهاب لإتمامه مهمة إجراء الانتخابات في ١ آب ١٩٦٠، فقد أضرط في الأوقاف الإسلامية، فُعِين فيها مستشاراً للأوقاف، ومارس ذلك المنصب حتى وافاه الأجل عن عمر يناهز سبعة وثمانون عاماً في بيروت بعد تدهور صحته العامة، وكانت وفاته بتاريخ ٢٤ أيلول ١٩٧٩ (١٠٢).

#### الخاتمة:

من خلال عرض المادة التاريخية لسيرة السياسي اللبناني أحمد الداعوق وبيان استنتاجاته التي بلغها، فليس من الممكن أيجاز تلك الخاتمة هو التذكير ببعض ما مرّ ذكره في تلك الدراسة، وإنما رصدت الاستنتاجات الآتية وفق التالي:

ترجماننا أحمد الداعوق من خلال سيرته الذاتية ونشأته الاجتماعية، كان دوراً بارزاً في وصوله إلى مراكز إدارية وسياسية في آن واحد، وذو عقلية واسعة النشاط في المجالات الفنية والهندسية آنذاك، لذلك فتح العديد من الشركات والمصارف المالية في لبنان وخارجه، مما حفزته ليكون متنقلاً ما بين لبنان والحجاز- المملكة العربية السعودية حالياً-.

للمميزات التي أمتاز بها أحمد الداعوق اقتصادياً وإدارياً وسياسياً التي نشأة عنده منذ ريعان شبابه، الأثر في أن جعلت منه دوراً سياسياً ما بين الحربين العالميتين، إذ أختير عام ١٩٤١ بإدارة مجلس أمانة سر الدولة الذي أداره على أحسن وجه على الرغم من أنّ لبنان كان تحت السيطرة الفرنسية حينها.

تقلد الداعوق كمنصب رئيس الوزراء لمرتين فقط لا غير، الأولى عهد الرئيس ألفرد النقاش عهد الانتداب والاحتلال الفرنسي، والتي كانت مع نهاية عام ١٩٤١-تموز ١٩٤٢، ووسط حراك سياسي ودولي، لذا لم يكن لديه النشاط المهم خلال تلك المدة، لارتباط لبنان بالإدارة الفرنسية، فعلى الرغم من إنّ الداعوق كانت لديه الخبرة المحنكة بالتجارة والاقتصاد والمالية في آن واحد، إلا أنه لم يجد حلاً للأزمة الخانقة التي حلت

بالبلاد خلال توليه وزارته الأولى، المتمثلة بأزمة الإعاشة ونقص الحاد في رغيف الخبز للشعب، فقد عصفت تلك الأزمة بالبلاد الشديدة التأثير، حتى إنّه لم يجد حلاً آنية ولا استثنائية بمعالجة تلك الأزمة. كانت لسيرته السياسية الحسنة الأثر الهام في اختياره رئيساً للمؤتمر الوطني العام إبان معركة الاستقلال في تشرين الثاني ١٩٤٣، فأدار المؤتمر في تلك المدة الحرجة على أتم صورة وبهاء سياسي، مما ميزته ليكون سفيراً عن بلده لبنان في إسبانيا وفرنسا للمدة (١٩٤٤-١٩٥٨).

أما الوزارة الثانية التي استطاع من خلالها وفي مدة وجيزة أن يدير إجراء الانتخابات لعام ١٩٦٠، ووسط أزمة سياسية مربكة في البلاد إذا كانت صراعاً سياسياً بين المعارضة بقيادة كميل شمعون، والشهابية التي إدارة البلاد بعد انتفاضة عام ١٩٥٨ وسقوط شمعون من سلطة الحكم، لكن بالإمكان أن تكون انتخابات نزيه ومستقرة نوعاً ما، على الرغم من أنّ هناك بعض الهفوات والعراقيل والحوادث التي لم تؤثر على سير مجريات الانتخابات وعلانها بالموعد المقرر.

كل تلك المعطيات لأحمد الداعوق، إلا أنّه كان سياسياً مستقلاً، فبعد استقالته من وزارته الثانية والأخيرة خلال مسيرته السياسية عام ١٩٦٠، فقد أختير مستشاراً للأوقاف الإسلامية في لبنان وبقي بذلك المنصب حتى وفاته عام ١٩٧٩، وذلك لنزاهته وسيرته الحسنة.

#### الهوامش:

(١) عبد الرحمن محمد السماك، قبضيات بيروت أهل الشهامة والمرؤة والنخوة ١٦٠٠-١٩٤٦، ناشرون، بيروت، ٢٠١٥، ص ٤٠.

(٢) صلاح عبوشي، تاريخ لبنان الحديث من خلال ١٠ رؤساء حكومة، العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٩، ص ٢١٤.

(٣) عبد الرحمن محمد السماك، المصدر السابق، ص ٤١-٤٢.

(٤) عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، معجم حكام لبنان والرؤساء ١٨٤٢-٢٠١٢ سيرة وتراجم حكام لبنان ورؤساء الجمهورية والمجالس النيابية والحكومات خلال ١٧٠ سنة، مطبعة بلال، بيروت، ٢٠١٢، ص ٢٨٣.

- وللمزيد من التفاصيل عن جده عمر محمد أحمد الداعوق، ينظر: عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، المعجم النيابي اللبناني سيرة وتراجم أعضاء المجالس النيابية وأعضاء مجالس الإدارة في متصرفية جبل لبنان ١٨٦١-٢٠٠٦، بلال، بيروت، ٢٠٠٧، ص ٢١٤.
- (٥) عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، المعجم الوزاري اللبناني سيرة وتراجم وزراء لبنان ١٩٢٢-٢٠٠٨، بلال، بيروت، ٢٠٠٨، ص ١٦٦.
- (٦) رغيد الصلح، لبنان والعروبة الهوية الوطنية وتكوين الدولة، دار الساقى، بيروت، ٢٠٠٦، ص ١٤٧.
- (٧) عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، معجم حكام لبنان والرؤساء ١٨٤٢-٢٠١٢ ...، ص ٢٨٣.
- (٨) عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، المعجم الوزاري اللبناني سيرة وتراجم وزراء لبنان ...، ص ١٦٦.
- (٩) الشريف حسين: هو حسين بن علي بن عون ولد عام ١٨٥٤، كان من اشراف مكة، أصبح عضواً لمجلس شورى الدولة في أستانبول ١٨٩١، بذل جهداً كبيراً في سبيل القضية العربية من خلال المراسلات التي أجراها مع المندوب السامي البريطاني في القاهرة السير هنري مكماهون، عرفت فيما بعد بمراسلات حسين- مكماهون (تموز ١٩١٥- آذار ١٩١٦)، نص مضمونها على رغبة بريطانيا في مساعدة العرب للاعتراف باستقلالهم، بعد خروجها منتصرة من الحرب، وبناءً على ذلك قام الشريف حسين بثورته المسلحة على الأتراك العثمانيين في عام ١٩١٦، وأعلن نفسه ملكاً على الحجاز، بعد أن تم طرد العثمانيين منها، إلا أنه غادرها عام ١٩٢٤، وفي عام ١٩٣١ كانت محطته الأخيرة عمان اذ مات فيها في العام ذاته، دفن في مدينة القدس. ينظر: جلال كاظم محسن الكناني، الإدارة الفرنسية في سورية ١٩٢٠- ١٩٣٦، كلية التربية أبن رشد، جامعة بغداد، ٢٠٠٩، ص ١٣.
- (١٠) عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، معجم حكام لبنان والرؤساء ١٨٤٢-٢٠١٢ ...، ص ٢٨٣.
- (١١) عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، المعجم الوزاري اللبناني سيرة وتراجم وزراء لبنان ...، ص ١٦٦.
- (١٢) عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، معجم حكام لبنان والرؤساء ١٨٤٢-٢٠١٢ ...، ص ٢٨٤.
- (١٣) للمزيد من التفاصيل عن مؤتمر الساحل، ينظر: حسان علي حلاق، مؤتمر الساحل والأقضية الأربعة (١٩٣٦) مناقشات جلسة المؤتمر والقرارات مع نصوص ووثائق المؤتمرات الوحشية منذ عام ١٩٢٠ إلى عام ١٩٣٦، الدار الجامعية، بيروت، ١٩٨٢.
- (١٤) الياس الديري، ؟ من يصنع الرئيس، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٢، ص ١٠٠.

- (١٥) ألفرد نقاش: سياسي لبناني، ولد في بيروت ٢ أيار ١٨٨٧، أكمل تعليمه وتخرج محامياً وممارس مهنة المحاماة مسافراً إلى مصر وقضى سبع سنوات، تقلد مناصب إدارية متعددة، كمستشار لمجلس الدولة عام ١٩٢٩، ومن ثم انتخب رئيساً للصليب الأحمر عام ١٩٣٧، عُين رئيساً للدولة من قبل المفوض الفرنسي دانتز (١٩٤١-أذار ١٩٤٣)، أُعيد انتخابه نائباً للدورة ١٩٥٣، ووزيراً في حكومة عبد الله اليافي، ووزيراً للخارجية والعدلية في حكومته أذار ١٩٥٤، وعام ١٩٦٣ رئيس مجلس إدارة مصلحة الإنعاش الاجتماعي، توفي ٢٦ أيلول ١٩٧٨ بسبب الأحداث الأمنية آنذاك والحرب الأهلية القائمة في لبنان. للمزيد من التفاصيل ينظر: حيدر رزاق راشد الطفيلي، ألفرد نقاش ودوره السياسي في لبنان ١٨٨٧-١٩٧١، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية الأساسية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٤.
- (١٦) بشارة خليل الخوري، حقائق لبنانية، ج ١، أوراق لبنانية، بيروت، ١٩٦٠، ص ٣٣٥.
- (١٧) ناجي كريم الحلو، حكام لبنان ١٩٢٠-١٩٨٠، مؤسسة خليفة للطباعة، بيروت، ١٩٨٠، ص ٥٠.
- (١٨) إسكندر الرياشي، رؤساء لبنان كما عرفتهم، المكتب التجاري للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٦١، ص ٨٢.
- (١٩) نقلاً عن: حيدر رزاق راشد الطفيلي، المصدر السابق، ص ٧٠.
- (٢٠) سامي الصلح، لبنان العبث السياسي والمصير المجهول، النهار، بيروت، ٢٠٠٠، ص ٧١.
- (٢١) كاترو: عسكري فرنسي ولد في ليموج عام ١٨٧٧، درس العلوم العسكرية في مدرسة سان سير، شارك في الحربين العالميتين الأولى والثانية، عُين قائداً فرنسياً في دمشق (١٩٢٠-١٩٢٣)، وملحقاً عسكرياً في تركيا (١٩٢٣-١٩٢٥)، انتدب كمندوب عام عن فرنسا الحرة في ١٢ تموز ١٩٤١، أُصدر في ٨ حزيران ١٩٤١ استقلال لبنان أول مرة، عُين في لجنة التحرير الوطنية الفرنسي في الجزائر كحاكم عام في ١٩٤٣، ثم سفيراً في موسكو (١٩٤٥-١٩٤٨)، توفي بباريس عام ١٩٦٩. ينظر: عدنان ضاهر ورياض غنام، معجم حكام لبنان والرؤساء ١٨٤٢-٢٠١٢ سيرة وتراجم، ص ١٠٢-١٠٤.
- (٢٢) سعد عزيز كريم الحميداوي، أحمد عبد اللطيف الأسعد ودوره السياسي في لبنان ١٩٠٨-١٩٦١، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة واسط، ٢٠١٨، ص ٦١-٦٢.
- (٢٣) جديراً بالذكر، أنّ أحمد الداعوق تسنم منصب رئيس الوزراء في ١ كانون الأول ١٩٤١، لكن على اختلاف التاريخ اعلاه حسبما ذكره الكاتب إسكندر الرياشي، إلا أنه تم تشكيل الوزارة وتوزيع المناصب الوزارية فعلياً في ٢١ كانون الأول من السنة ذاتها. للمزيد من التفاصيل ينظر: شادي خليل أبو عيسى، الولايات غير المتّحدة اللبنانية، المطبوعات، بيروت، ٢٠٠٩، ص ٢٢١؛ إسكندر الرياشي، المصدر السابق، ص ٨٨.

- (٢٤) حيدر رزاق راشد الطفيلي، المصدر السابق، ص ٧٠.
- (٢٥) بشارة خليل الخوري، المصدر السابق، ج ١، ص ٣٣٦؛ الياس الديري، المصدر السابق، ص ١٠٠؛ ناجي كريم الحلو، المصدر السابق، ص ٥٢.
- (٢٦) جورج فرسخ، حميد فرنجية وجمهورية الاستقلال، المؤسسة العربية، بيروت، ١٩٩٧، ص ١٠٣.
- (٢٧) للمزيد من التفاصيل ينظر: محمد جابر عناد العبودي، عبد الله اليافي ودوره السياسية في لبنان ١٩٠١-١٩٨٦، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة ذي قار، ٢٠١٤، ص ٤١.
- (٢٨) حيدر رزاق راشد الطفيلي، المصدر السابق، ص ٧٢؛ اسكندر الرياشي، المصدر السابق، ص ٨٥.
- (٢٩) رغيد الصلح، المصدر السابق، ص ١٨٨-١٨٩.
- (٣٠) حيدر رزاق راشد الطفيلي، المصدر السابق، ص ٧٣.
- (٣١) اسكندر الرياشي، المصدر السابق، ص ٨٨.
- (٣٢) باتريك سيل، رياض الصلح والنضال من أجل الاستقلال العربي، ترجمة عمر سعيد الأيوبي، العربية للعلوم، بيروت، ٢٠١٠، ص ٤٧٣.
- (٣٣) اسكندر الرياشي، المصدر السابق، ص ٨٨.
- (٣٤) رغيد الصلح، المصدر السابق، ص ١٩٣.
- (٣٥) اسكندر الرياشي، المصدر السابق، ص ٨٨-٨٩.
- (٣٦) رغيد الصلح، المصدر السابق ص ١٩٥.
- (٣٧) حيدر رزاق راشد الطفيلي، المصدر السابق، ص ٧٤-٧٥.
- (٣٨) المصدر نفسه، ص ٧٥.
- (٣٩) المصدر نفسه.
- (٤٠) بشارة خليل الخوري، المصدر السابق، ج ١، ص ٢٤٨.
- (٤١) كمال الصليبي، تاريخ لبنان الحديث، النهار، بيروت، ١٩٦٧، ص ٢٣٣؛ سامي الصلح، المصدر السابق ص ٧١.
- (٤٢) سليم واكيم، سامي الصلح أحتكم إلى التاريخ، النهار، بيروت، ١٩٧٠، ص ٤٨.
- (٤٣) جورج فرسخ، المصدر السابق، ص ١٠٦.

- (٤٤) محمد جابر عناد العبودي، المصدر السابق، ص ٥٥.
- (٤٥) مسعود ضاهر، لبنان الإستقلال الميثاق والصيغة، معهد الأنماء العربي، بيروت، ١٩٧٧، ص ١٧٣.
- (٤٦) للمزيد من التفاصيل عن عمليات الاعتقال الفرنسي للحكومة اللبنانية، ينظر: منير تقي الدين، لبنان!.. ماذا دهاك؟، مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٧٩، ص ٥٥-٨٢.
- (٤٧) عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، مجلس النواب في ذاكرة الاستقلال اللبناني، بلال، بيروت، ٢٠٠٢، ص ٢٩٣.
- (٤٨) جان هلو: سياسي فرنسي ولد بباريس ١٨٨٥، درس الحقوق ونال إجازتها ثم نال الدكتوراه، دخل في السلك الدبلوماسي بالسفارة الفرنسية في برلين ١٩١١، ووزيراً للخارجية في باريس ١٩١٤، والدائرة السياسية والتجارية ١٩١٥، عُين سكرتيراً للسفارة الفرنسية في أثينا-اليونان ١٩١٦، ثم في سويسرا عام ١٩١٨، ثم في برلين بعد الحرب، وعام ١٩٢٧ سكرتيراً أول ثم مستشار في السفارة الفرنسية بموسكو، وما بين (١٩٣٠-١٩٤٢) تقلد وظائف متعددة كمفوض سامي وكمستشار دبلوماسي للجنة الوطنية الفرنسية في الجزائر، وعام ١٩٤٢ مبعوثاً عاماً لفرنسا بالوكالة بدل كاترو في المشرق، (٤٩) بيار زيادة، تاريخ لبنان الدبلوماسي الاستقلال، ط ٣، بيروت، ١٩٩٦، الوثيقة رقم / ٥٦، ص ٢٩١.
- (50) F. R. U. S., Diplomatic Papers, 1943, The Near East and Africa, Vol.4, Washington, 1964, No.1057, The Diplomatic Agent and Consul General at Beirut(Wadsworth) to the Secretary of State, 9 November 1943, P.1006.
- (٥١) بيار زيادة، المصدر السابق، الوثيقة رقم / ٥٦، ص ٢٩١.
- (٥٢) كان من بين الشخصيات اللبنانية التي شاركت في اللجنة التنفيذية للمؤتمر تألفت من: سليم إدريس، جورج حنا، محمد خالد، حبيب ربيز. مصطفى ببيضون، رثيف أبي اللمع، فريد طليح، إلياس البعلقيني، يوسف عطية، ميشال فرعون، نقولا بسترس، سليم الطيارة، سعيد فريحة، رينه سرسق، محي الدين النصولي، محمد علي بيهم، إبراهيم الأحذب، عبد الرحمن سحمراني، أمين الحلبي، إيلي خياط، تقي الدين الصلح، جورج ريس، إبراهيم عودة، إلياس طرابلسي، كمال جبر، مصباح سلام، موسى فريج، ميشال طراد، جورج كرم، ألفرد نصر، فرج الله الحلو، حسن بحصلي، إيلي فارحي، سامي عبد الملك، جورج عاقوري، أرتين مادويان، ناهيك عن ممثلين عن الجمعيات النسائية وحزبي الكتائب عبده صعب، والنجادة عدنان الحكيم وزهير عسيران. للمزيد ينظر: عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، مجلس النواب في ذاكرة الاستقلال اللبناني، ص ٢٩٣-٢٩٤.

- (٥٣) عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، مجلس النواب في ذاكرة الاستقلال اللبناني، ص ٢٩٥.
- (٥٤) نقلاً عن: مسعود ضاهر، المصدر السابق، ص ١٧٣.
- (٥٥) عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، مجلس النواب في ذاكرة الاستقلال اللبناني، ص ٤١٣.
- (٥٦) صلاح عبوشي، المصدر السابق، ص ٢١٥.
- (٥٧) عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، معجم حكام لبنان والرؤساء ١٨٤٢-٢٠١٢... ص ٢٨٤.
- (٥٨) صلاح عبوشي، المصدر السابق، ص ٢١٥.
- (٥٩) المصدر نفسه.
- (٦٠) عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، المعجم الوزاري اللبناني سيرة وتراجم وزراء لبنان...، ص ١٦٧.
- (٦١) جان ملح، حكومات لبنان ٦٥ حكومة في ٦٠ سنة البيانات الوزارية والوزراء ١٩٤٣-٢٠٠٣، ناشرون، بيروت، ٢٠٠٣، ص ١٩٥.
- (٦٢) نقولاً ناصيف، جمهورية فؤاد شهاب، النهار، بيروت، ٢٠٠٨، ص ٤٢٢؛ أنطوان سعد، مذكرات فؤاد بطرس، النهار، بيروت، ١٩٩٧، ص ٦٦.
- (٦٣) إذ اعترض رشيد كرامي على اقتراح الرئيس بشأن رفع العدد، معتبراً أنّ العدد الكبير سيكبر الفارق بين عدد النواب المسيحيين والنواب المسلمين، ولم يقتنع كرامي بحجة الرئيس شهاب الذي طرح للتصويت، وعلى الرغم من ذلك الاعتراض خسر كرامي وفاز اقتراح شهاب. ينظر: جورج فرسخ، رشيد كرامي، المطبوعات، بيروت، ٢٠١٦، ص ٢٠٥.
- (٦٤) أنطوان سعد، المصدر السابق، ص ٦٦.
- (٦٥) شكلت حكومة رشيد كرامي في ١٤ تشرين الأول ١٩٥٨ - ١٤ أيار ١٩٦٠، وضمت كل من: هو رئيساً لمجلس الوزراء، ووزيراً للمالية، والاقتصاد الوطني، والدفاع الوطني، والأنباء. وحسين العويني وزيراً للخارجية، والعدلية، والتصميم العام. وريمون إده وزيراً للداخلية، والشؤون الاجتماعية، والبريد والبرق والهاتف. وبيار الجميل وزيراً للأشغال العامة، والتربية الوطنية، والصحة العامة، والزراعة. ينظر: جان ملح، المصدر السابق، ص ١٩٢.
- (٦٦) محاضر مجلس النواب اللبناني (م. م. ن. ل.)، الدور التشريعي التاسع، العقد العادي الأول لعام ١٩٦٠، محضر الجلسة الثالثة، ٢٠ نيسان ١٩٦٠.
- (٦٧) ليلي رعد، تاريخ لبنان السياسي والاقتصادي ١٩٥٨-١٩٧٥، السائح، بيروت، ٢٠٠٥، ص ١١٨.

- (٦٨) ماجد ماجد، تاريخ الحكومات اللبنانية ١٩٢٦-١٩٩٦ التآليف-الثقة-الاستقالة، منشورات لمؤلف، بيروت، ١٩٩٧، ص ١٤٠؛ نقولا ناصيف، جمهورية فؤاد شهاب، ص ٤٢٤.
- (٦٩) حليم سعيد أبو عزالدين، تلك الأيام منكرات وذكريات، ج ١، الأفق الجديد، بيروت، ١٩٨٢، ص ٥٩٢-٥٩٣.
- (٧٠) جان ملحه، المصدر السابق، ص ١٩٥.
- (٧١) نقولا ناصيف، المكتب الثاني حاكم في الظل، مختارات، بيروت، ٢٠٠٥، ص ٧٩؛ فهد حجازي، الحروب الأهلية اللبنانية على خارطة الهيمنة العالمية، الفارابي، بيروت، ٢٠١٧، ص ٢٥١.
- (٧٢) عصام محمد شبارو، الرئيس صائب سلام باني العصر الذهبي الثاني لجمعية المقاصد الخيرية الإسلامية في بيروت (١٩٥٨-١٩٨٢)، النهضة العربية، بيروت، ٢٠١٦، ص ٥٢-٥٣.
- (٧٣) محمد سكير الشمري، الحياة النيابية في لبنان ١٩٤٤-١٩٦٨، أطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، جامعة الدول العربية، ٢٠٠٨، ص ١٥١-١٥٢.
- (٧٤) حليم سعيد أبو عزالدين، المصدر السابق، ج ١، ص ٥٩٧.
- (٧٥) باسم الجسر، فؤاد شهاب، مؤسسة فؤاد شهاب، بيروت، ١٩٩٨، ص ٤١-٤٢.
- (٧٦) عادل إسماعيل، دراسات لبنانية لبنان في تاريخه وتراثه، ج ١، مركز الحريري الثقافي، بيروت، ١٩٩٣، ص ٧٠٢.
- (٧٧) إيغور تيموفيف، كمال جنبلاط الرجل والأسطورة، ترجمة خيرى الضامن، النهار، بيروت، ٢٠٠٠، ص ٢٨٩.
- (٧٨) جاسم محمد خضير الجبوري، مجلس النواب اللبناني ١٩٤٣-١٩٧٥ "دراسة تاريخية. وثائقية"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، ٢٠٠٦، ص ٦١.
- (٧٩) لذا كانت النتائج كالاتي: محافظة جبل لبنان الناخبين/٣١٤٩٢٨، المقترعين/١٦٨٢٢٥، نسبتها/٥٣،٤٢%، محافظة بيروت الناخبين/١٦٦٥٦٧، المقترعين/٧١٤٣٦، نسبتها/٤٢،٨٩%، محافظة لبنان الجنوبي الناخبين/١٨٤٧٤٦، المقترعين/١٠٠٠٠٩، نسبتها/٥٤،١٣%، محافظة لبنان الشمالي الناخبين/٢٣٩٥٤٣، المقترعين/١١٠٠٩٣، نسبتها/٤٥،٩٦%، محافظة البقاع الناخبين/١٤٨٧٥٥، المقترعين/٧١٣٠٩، نسبتها/٤٨% . ينظر: محمد سكير الشمري، المصدر السابق، ص ١٥٢.
- (٨٠) علي حسين نعيم الوائلي، مجلس النواب اللبناني وموقفه من التطورات السياسية في لبنان (١٩٥٨-١٩٧٥)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الكوفة، ٢٠١٤، ص ٩٨.

- (٨١) غسان عيسى، العلاقات اللبنانية السورية، المطبوعات، بيروت، ٢٠٠٧، ص ٤٨٦.
- (٨٢) فهد حجازي، المصدر السابق، ص ٢٥١-٢٥٢.
- (٨٣) غسان عيسى، المصدر السابق، ص ٤٨٦-٤٨٧.
- (٨٤) فهد حجازي، المصدر السابق، ص ٢٥٢.
- (٨٥) نيقولا ناصيف، المكتب الثاني حاكم في الظل، ص ٧٩.
- (٨٦) غسان عيسى، المصدر السابق، ص ٤٨٧.
- (٨٧) نقولا ناصيف، جمهورية فؤاد شهاب، ص ٤٢٥.
- (٨٨) نقولا ناصيف، المكتب الثاني حاكم في الظل، ص ٧٩.
- (٨٩) نقلاً عن: نقولا ناصيف، المكتب الثاني حاكم في الظل، ص ٧٩.
- (٩٠) نقلاً عن: نقولا ناصيف، المكتب الثاني حاكم في الظل، ص ٧٩.
- (٩١) شادي خليل أبو عيسى، رؤساء الجمهورية اللبنانية ١٩٢٦-٢٠٠٧ (خفايا، وقائع، وثائق، صور)، المطبوعات، بيروت، ٢٠٠٨، ص ٦٧-٦٨؛ فهد حجازي، المصدر السابق، ص ٢٥٢.
- (٩٢) غسان عيسى، المصدر السابق، ص ٤٨٧.
- (٩٣) إيغور تيموفييف، المصدر السابق، ص ٢٨٩.
- (٩٤) نقلاً عن: بكر عبد الحق رشيد الراوي، فؤاد شهاب ودوره العسكري والسياسي في لبنان حتى عام ١٩٦٤، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠١٢، ص ١٥٣.
- (٩٥) نقلاً عن: بكر عبد الحق رشيد الراوي، المصدر السابق، ص ١٥٣.
- (٩٦) بكر عبد الحق رشيد الراوي، المصدر السابق، ص ١٥٤.
- (٩٧) غسان عيسى، المصدر السابق، ص ٤٨٧-٣٨٨.
- (٩٨) نقلاً عن: غسان عيسى، المصدر السابق، ص ٤٨٨.
- (٩٩) نقلاً عن: ليلي رعد، المصدر السابق، ص ١٢٤.
- (١٠٠) م. م. ن. ل.، الدور التشريعي العاشر، العقد الاستثنائي الأول لعام ١٩٦٠، محضر الجلسة الأولى، ٢١ آب ١٩٦٠.

(١٠١) نقولا ناصيف، جمهورية فؤاد شهاب، ص ٤٢٤.

(١٠٢) عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، المعجم الوزاري اللبناني سيرة وتراجم وزراء لبنان ...، ص ١٦٦.

### المراجع:

أولاً: الوثائق: الوثائق غير المنشورة.

1. F. R. U. S., Diplomatic Papers, 1943, The Near East and Africa, Vol.4, Washington, 1964, No.1057, The Diplomatic Agent and Consul General at Beirut(Wadsworth) to the Secretary of State, 9 November 1943.

ثانياً: الوثائق المنشورة.

٢. محاضر مجلس النواب اللبناني (م. م. ن. ل.)، الدور التشريعي التاسع، العقد العادي الأول لعام ١٩٦٠، محضر الجلسة الثالثة، ٢٠ نيسان ١٩٦٠.

٣. م. م. ن. ل.، الدور التشريعي العاشر، العقد الاستثنائي الأول لعام ١٩٦٠، محضر الجلسة الأولى، ٢١ آب ١٩٦٠. ثالثاً: الرسائل والأطاريح الجامعية.

٤. بكر عبد الحق رشيد الراوي، فؤاد شهاب ودوره العسكري والسياسي في لبنان حتى عام ١٩٦٤، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠١٢.

٥. جاسم محمد خضير الجبوري، مجلس النواب اللبناني ١٩٤٣-١٩٧٥ "دراسة تاريخية . وثائقية"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، ٢٠٠٦.

٦. جلال كاظم محسن الكناي، الإدارة الفرنسية في سورية ١٩٢٠-١٩٣٦، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠٠٩.

٧. حيدر رزاق راشد الطفيلي، ألفرد نقاش ودوره السياسي في لبنان ١٨٨٧-١٩٧١، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية الأساسية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٤.

٨. سعد عزيز كريم الحميداوي، أحمد عبد اللطيف الأسعد ودوره السياسي في لبنان ١٩٠٨-١٩٦١، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة واسط، ٢٠١٨.

٩. علي حسين نعيم الوائلي، مجلس النواب اللبناني وموقفه من التطورات السياسية في لبنان (١٩٥٨-١٩٧٥)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الكوفة، ٢٠١٤.

١٠. محمد جابر عناد العبودي، عبد الله اليافي ودوره السياسية في لبنان ١٩٠١-١٩٨٦، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة ذي قار، ٢٠١٤.
١١. محمد سكير الشمري، الحياة النيابية في لبنان ١٩٤٤-١٩٦٨، أطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، جامعة الدول العربية، ٢٠٠٨.
- رابعا: الكتب العربية والمعرّبة.
  ١٢. إسكندر الرياشي، رؤساء لبنان كما عرفتهم، المكتب التجاري للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٦١.
  ١٣. إلياس الديري، ؟ من يصنع الرئيس، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٢.
  ١٤. أنطوان سعد، مذكرات فؤاد بطرس، النهار، بيروت، ١٩٩٧.
  ١٥. إيغور تيموفيف، كمال جنبلاط الرجل والأسطورة، ترجمة خيري الضامن، النهار، بيروت، ٢٠٠٠.
  ١٦. باتريك سيل، رياض الصلح والنضال من أجل الاستقلال العربي، ترجمة عمر سعيد الأيوبي، العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٠.
  ١٧. باسم الجسر، فؤاد شهاب، مؤسسة فؤاد شهاب، بيروت، ١٩٩٨.
  ١٨. بشارة خليل الخوري، حقائق لبنانية، ج ١، اوراق لبنانية، بيروت، ١٩٦٠.
  ١٩. بيار زيادة، تاريخ لبنان الدبلوماسي الاستقلال، ط ٣، بيروت، ١٩٩٦.
  ٢٠. تقي الدين، لبنان!.. ماذا دهاك؟، مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٧٩.
  ٢١. جان ملحه، حكومات لبنان ٦٥ حكومة في ٦٠ سنة البيانات الوزارية والوزراء ١٩٤٣-٢٠٠٣، ناشرون، بيروت، ٢٠٠٣.
  ٢٢. جورج فرسخ، حميد فرنجية وجمهورية الاستقلال، المؤسسة العربية، بيروت، ١٩٩٧.
  ٢٣. جورج فرسخ، رشيد كرامي، المطبوعات، بيروت، ٢٠١٦.
  ٢٤. حسان علي حلاق، مؤتمر الساحل والأقضية الأربعة ١٩٣٦ (مناقشات جلسة المؤتمر والقرارات مع نصوص ووثائق المؤتمرات الوجدوية منذ عام ١٩٢٠ إلى عام ١٩٣٦، الدار الجامعية، بيروت، ١٩٨٢.
  ٢٥. حلیم سعيد أبو عزالدين، تلك الأيام مذكرات وتكريات، ج ١، الأفاق الجديد، بيروت، ١٩٨٢.
  ٢٦. رغيد الصلح، لبنان والعروبة الهوية الوطنية وتكوين الدولة، دار الساقى، بيروت، ٢٠٠٦.

٢٧. سليم واكيم، سامي الصلح أحتكم إلى التاريخ، النهار، بيروت، ١٩٧٠.
٢٨. شادي خليل أبو عيسى، الولايات غير المتّحدة اللبنانية، المطبوعات، بيروت، ٢٠٠٩.
٢٩. شادي خليل أبو عيسى، رؤساء الجمهورية اللبنانية ١٩٢٦-٢٠٠٧ (خفايا، وقائع، وثائق، صور)، المطبوعات، بيروت، ٢٠٠٨.
٣٠. صلاح عبوشي، تاريخ لبنان الحديث من خلال ١٠ رؤساء حكومة، العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٩.
٣١. عادل إسماعيل، دراسات لبنانية لبنان في تاريخه وتراثه، ج١، مركز الحريري الثقافي، بيروت، ١٩٩٣.
٣٢. عبد الرحمن محمد السماك، قبضيات بيروت أهل الشهامة والمرؤة والنخوة ١٦٠٠-١٩٤٦، ناشرون، بيروت، ٢٠١٥.
٣٣. عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، المعجم الوزاري اللبناني ١٩٢٢-٢٠٠٨، مطبعة بلال، بيروت، ٢٠٠٨.
٣٤. عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، مجلس النواب في ذاكرة الاستقلال اللبناني، مطبعة بلال، بيروت، ٢٠٠٢.
٣٥. عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، معجم حكام لبنان والرؤساء ١٨٤٢-٢٠١٢ سيرة وتراجم حكام لبنان ورؤساء الجمهورية والمجالس النيابية والحكومات خلال ١٧٠ سنة، مطبعة بلال، بيروت، ٢٠١٢.
٣٦. عصام محمد شبارو، الرئيس صائب سلام باني العصر الذهبي الثاني لجمعية المقاصد الخيرية الإسلامية في بيروت (١٩٥٨-١٩٨٢)، النهضة العربية، بيروت، ٢٠١٦.
٣٧. غسان عيسى، العلاقات اللبنانية السورية، المطبوعات، بيروت، ٢٠٠٧.
٣٨. فهد حجازي، الحروب الأهلية اللبنانية على خارطة الهيمنة العالمية، الفارابي، بيروت، ٢٠١٧.
٣٩. كمال الصليبي، تاريخ لبنان الحديث، النهار، بيروت، ١٩٦٧.
٤٠. ليلى رعد، تاريخ لبنان السياسي والاقتصادي ١٩٥٨-١٩٧٥، السائح، بيروت، ٢٠٠٥.
٤١. ماجد ماجد، تاريخ الحكومات اللبنانية ١٩٢٦-١٩٩٦ التأييف-الثقة-الاستقالة، منشورات لمؤلف، بيروت، ١٩٩٧.
٤٢. مسعود ضاهر، لبنان الإستقلال الميثاق والصيغة، معهد الأنماء العربي، بيروت، ١٩٧٧.
٤٣. ناجي كريم الحلو، حكام لبنان ١٩٢٠-١٩٨٠، مؤسسة خليفة للطباعة، بيروت، ١٩٨٠.
٤٤. نقولا ناصيف، المكتب الثاني حاكم في الظل، مختارات، بيروت، ٢٠٠٥.
٤٥. نقولا ناصيف، جمهورية فؤاد شهاب، النهار، بيروت، ٢٠٠٨.